العقوبات الاقتصادية الدولية وأثرها في العلاقات الدولية
(العقوبات الأوروبية على إيران إنموذجاً)

أ.م. قاسم حسين السعدي
كلية الآداب/ جامعة بابل

البريد الإلكتروني Email : Qasimalsadie16@gmail.com

الكلمات المفتاحية: العقوبات الاقتصادية الدولية ،البرنامج النووي الإيراني ،العلاقات الأوروبية الإيرانية ، الاقتصاد الإيراني.

كيفية اقتباس البحث

السعدي ، قاسم حسين، العقوبات الاقتصادية الدولية وأثرها في العلاقات الدولية(العقوبات الأوروبية على إيران إنموذجاً)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠٢١، المجلد:١١ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

"International economic sanctions and their impact on international relations" (European sanctions on Iran as a model)

Qasim Hussein Alsadie
College of Arts/ University of Babylon

Keywords : international economic sanctions, Iran's nuclear program, European-Iranian relations, Iranian economy.

How To Cite This Article
Alsadie, Qasim Hussein, "International economic sanctions and their impact on international relations"(European sanctions on Iran as a model) ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2021,Volume:11,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Real policy emphasizes that states seek to achieve their interests and objectives by focusing on the concept of political conflict for control. As the Iranian role in the region increases and its strength increases, European countries seek to limit Iran's role in the region, weaken its nuclear file, force it to return to negotiations, prevent an arms race on the level of weapons of mass destruction and advanced missiles. In the European Union to be the only sources to secure nuclear fuel for energy plants, and this is consistent with the interests and objectives of European countries.

The desire of countries to remain in the position of competition and to refrain from the use of force because it is counterproductive, as a desire to remain in the system, and this explains the European policy towards

Iran, which is the imposition of economic sanctions rather than the use of military force for fear of adverse consequences, The sanctions have had a major impact on the Iranian economy, which has led to a geopolitical challenge, resulting in a stifling economic crisis, as well as negative repercussions on the relationship between Europe and Iran. Europe has long sought to make this relationship good as a form of support for anti-US states. The European Union's desire to play a balanced role in the US role in a multi-polar world as well as securing the flow of Iranian oil to it and widening the circle of Iranian revenues from European goods.

These sanctions have had a major impact on the Iranian economy, which has caused it to suffer a geopolitical challenge. This has resulted in a crippling economic crisis characterized by a general budget deficit, rising inflation, low economic growth and the accumulation of foreign debt, mostly due to Europe. The dollar and the euro, the lack of foreign investment inside Iran and the decline of exports of the two most important sectors, oil and gas as the basic structure of the Iranian economy.

The US dimension to the path of European economic sanctions on Iran, especially after Trump takes over as president, is that the EU can not ignore US policy toward Iran because of its economic and geosynthetic interests with the United States, which require a transatlantic common ground with Iran.

الخلاصة

توكد السياسة الواقعية على أن الدول تسعى إلى تحقيق مصالحها وأهدافها من خلال التركيز على مفهوم الصراع السياسي من أجل السيطرة ، وهذا يُفهم جلياً من السياسة التي تتبعها أوروبا تجاه إيران ، فمع تعاظم الدور الإيراني في المنطقة وزيادة قوتها، تسعى الدول الأوروبية إلى تحجيم الدور الإيراني في المنطقة وإضعاف ملفها النووي وإجبارها للعودة إلى المفاوضات، ومنع سباق التسلح على صعيد أسلحة الدمار الشامل والصواريخ المتطورة ، وتفرد القوى الدولية في الاتحاد الأوروبي بأن تكون المصادر الوحيدة لتأمين الوقود النووي لمصانع الطاقة، وهذا يتفق مع مصالح وأهداف الدول الأوروبية.

فرغبة الدول في البقاء يجعلها في موقع المنافسة، والابتعاد عن استعمال القوة لأن نتيجتها عكسية، كرغبة منها في بقائها في النظام، وهذا يفسر السياسة الأوروبية تجاه إيران والتي تتمثل بفرض عقوبات اقتصادية بدلاً من أن يصل الامر لإستعمال القوة العسكرية خوفاً من النتائج العكسية، وكان لهذه العقوبات أثر كبير على الاقتصاد الإيراني جعلته يتعرض لتحد جيوبولتيكي ، نتج عنه أزمة اقتصادية خانقة ، فضلا عن تداعيات سلبية لهذه العقوبات على

العلاقة بين أوروبا وإيران التي طالما حرصت أوروبا على جعل هذه العلاقة جيدة كنوع من الدعم للدول المناهضة للولايات المتحدة ، في إطار رغبة الاتحاد الأوروبي للعب دوراً موازناً للدور الامريكي في ظل عالم متعدد الاقطاب فضلاً عن تأمين تدفق النفط الإيراني إليها وتوسيع دائرة الإيرادات الإيرانية من البضائع الأوروبية .

وقد نتج عن العقوبات الاقتصادية المفروضة على ايران أزمة اقتصادية خانقة تتمثل بعجز الميزانية العامة وزيادة معدلات التضخم وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وتراكم الديون الخارجية التي تعود معظمها لأوروبا فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض كبير بسعر صرف الريال الإيراني لمستوى قياسي أمام الدولار واليورو وقلة الاستثمارات الأجنبية داخل إيران وتدني صادرات أهم قطاعين هما النفط والغاز بوصفهما الهيكل الأساسي للاقتصاد الإيراني.

ويظهر البعد الامريكي في مسار العقوبات الاقتصادية الأوروبية على إيران ، سيما بعد تولي (ترامب) دفة الرئاسة الامريكية ، فالاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يتجاهل السياسة الامريكية تجاه إيران بسبب مصالحه الاقتصادية والجيوسياسية مع الولايات المتحدة الامريكية التي تتطلب وجود أرضية مشتركة عبر أطلسية تجاه إيران .

المقدمة

في الآونة الاخيرة لجأ مجلس الامن الدولي إلى استعمال العقوبات الاقتصادية ضد العديد من شعوب العالم، أو التهديد باستعمالها ضد شعوب اخرى، وذلك كوسيلة من أجل إملاء إرادتها ضد حكومات معينة لأسباب تتعلق بخرق القانون الدولي أو أية أسباب لا تروق لبعض القوى الدولية المسيطرة في النظام الدولي.

وتُعّد العقوبات الاقتصادية إحدى الأدوات التي يستعملها المجتمع الدولي من أجل الوقوف في وجه أي اعتداءات دولية، وتتخذ هذه العقوبات العديد من الاشكال، وتُعّد جزءاً دولياً معترفاً به في تاريخ العلاقات الدولية، ولعبت هذه العقوبات دوراً بارزاً في السياسة الخارجية للدول، وتم استعمال العقوبات بواسطة العديد من الدول من اجل تحقيق الأهداف المرجوة منها، والعقوبات الاقتصادية تعني إجراء تعتمد على الوسائل الاقتصادية، تتبناها الحكومات في صورة منفردة أو جماعية في إطار منظمة عالمية أو دولية أو إقليمية، ضد دول ذات سياسة تجاوزت حدود التزاماتها المقررة دولياً.

تتعرض إيران للعقوبات الاقتصادية منذ ثلاثة عقود ، وتهدف هذه العقوبات إلى الضغط على إيران وتعليق برنامجها النووي، إذ نجحت في البداية هذه العقوبات من خلال الضغط على إيران وخضوعها لقبول التفاوض بشأن برنامجها النووي من خلال توقيع اتفاق في يوليو ٢٠١٥

تم من خلاله الاتفاق على تقييد النشاط النووي مقابل رفع العقوبات، ولكن سرعان ما عادت وتأزمت العلاقات مع وصول الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) للحكم ليعلن بأن هذا الاتفاق أسوأ ما قامت به الولايات المتحدة الامريكية على مر التاريخ.

والعقوبات الدولية التي تعرضت لها إيران كانت بصيغ انفرادية وجماعية، والتي جاءت مع اندلاع أزمة الملف النووي الإيراني عام ٢٠٠٢، وفُرضت العقوبات على إيران من قبل كل من الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا وكذلك على الصعيد الدولي بصدور قرارات من مجلس الامن، وبالنسبة للعلاقات الإيرانية الأوروبية كانت ناشطة على مختلف المستويات خاصة المجال التجاري، دون أن يتم اللجوء لأسلوب العقوبات، مقابل زيادة حدتها من جانب الطرف الأمريكي على خلفية حرب احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وكذلك خلفية الملف النووي الإيراني. وفعلياً بدأ التهديد الأوروبي بالعقوبات منذ عامي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ عندما انتقلت السلطة في إيران من (محمد خاتمي) "الاصلاحيين" إلى (محمود احمدي نجاد) "المتشددين" ومع المشاورات الأوروبية الامريكية المكثفة نتج عنها صيغة للجمع بين سياسيتي الضغوط والمفاوضات.

ورغم مشاركة الدول الأوروبية في إصدار قرارات من مجلس الامن لكنها حتى عام ٢٠٠٧ ركزت على طريق المفاوضات مع إيران رغم انها تجاوزت ذلك باتخاذ إجراءات مشتركة إضافية كحظر تأشيرات السفر على عدد من المسؤولين الإيرانيين، وعلى الصعد المالي أيضاً فرض عقوبات على مصارف مالية كمصرف ملت، وشركات كشركة الخطوط الجوية الإيرانية.

وتباينت العقوبات المفروضة على إيران من حيث طبيعتها وأسبابها ودوافعها، منها ما فرض بسبب النهج الإيراني بعد ثورة ١٩٧٩، ومنها ما هو مفروض بسبب برنامج إيران النووي، واخيراً ما وصف من قبل الدول الغربية ومجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة بانتهاك حقوق الانسان في إيران ، وما تبعه من غياب للديمقراطية، ومن هذا المنطلق يحاول البحث دراسة وتحليل الاسباب التي دفعت الدول الأوروبية إلى فرض العقوبات الاقتصادية الدولية وما مدى تأثيرها على الاقتصاد الإيراني وما أهم مضامينها وفاعليتها وكيف أثرت هذه العقوبات على العلاقات الدولية بين أوروبا وإيران وتأثير البعد الامريكي سيما بعد تولي (ترامب) منصب الرئيس الامريكي الذي اتخذ موقف متشدد تجاه إيران ومدى تأثير ذلك على مسار العقوبات الاقتصادية الأوروبية على إيران .

أولاً: اشكالية الدراسة

رغم أن سياسة الدول الأوروبية تجاه إيران قد شهدت تطوراً وتراجعاً بين مدة وأخرى نتيجة عدد من المتغيرات الداخلية والدولية، لكنها اتجهت لمواجهة التغيرات والتحديات خاصة

الجزء الذي يتعلق بفرض العقوبات، والمحاولة للارتقاء لمراحل متقدمة من أجل خدمة مصالحها بالدرجة الأولى ومصالح إيران ، وبالتالي تحاول الدراسة الاجابة على **السؤال الرئيسي:**

ما دوافع توجهات الدول الأوروبية لفرض العقوبات الاقتصادية الدولية على إيران وأثرها على العلاقات الدولية ما بين الطرفين؟ وينبثق عن الدراسة أسئلة فرعية أخرى:

-ما مفهوم العقوبات الاقتصادية الدولية؟ وما انواعها؟

-لأي مدى يتم شرعنة العقوبات الاقتصادية المفروضة على الدول؟

-ما عوامل التقارب والتباعد في العلاقات الأوروبية الإيرانية؟

-لأي مدى نجحت العقوبات الاقتصادية في تغيير سلوك إيران بما يتلاءم مع تحقيق المكاسب للدول الأوروبية؟

-كيف أثرت العقوبات الدولية الاقتصادية على سياسة البرنامج النووي الإيراني والاقتصاد الإيراني من جانب وعلى العلاقة بين الطرفين من جانب آخر؟

-ما تأثير البعد الامريكي على مسار العقوبات الاقتصادية الأوروبية على إيران ؟

ثانياً: فرضية الدراسة

تنطلق فرضية الدراسة إلى حرص الدول الأوروبية على فرض العقوبات الاقتصادية على ايران نتيجة استمرارها في برنامجها النووي كسبب معلن، ومحاصرة الدور الإقليمي المتعاظم والخطر الذي تشكله على مستوى النظام الدولي ، ورغبة الدول الأوروبية بالضغط على إيران من أجل إعادتها إلى طاولة المفاوضات وتخليها عن برنامجها النووي، وإن هذه العقوبات أثرت على العلاقات الدولية بين أوروبا وإيران بشكل سلبي سيما بعد تولي (ترامب) رئاسة الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠١٦ الذي اتخذ موقف متشدد من ايران التي اصرت على تطوير برنامجها النووي .

ثالثاً: منهجية الدراسة

تقوم الدراسة على أساس منهج تحليلي لدوافع الدول الأوروبية في فرض العقوبات الاقتصادية على إيران ،ودراسة أثر ذلك على مستوى سياسة إيران واقتصادها، وما الغاية الاساسية من العقوبات، ولأي مدى نجحت العقوبات الدولية كسياسة ردع لإيران ، فالدراسة تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لفهم مدى أثر العقوبات الاقتصادية الدولية على إيران ، والهدف والغاية من ذلك، واستعمال المنهج الاستقرائي في عملية تحليل الدوافع من العقوبات الأوروبية على إيران ، فضلاً عن توظيف المنهج التاريخي لتتبع نشوء وتطور العقوبات الاقتصادية

المفروضة على إيران للإحاطة بالظاهرة موضوع الدراسة بما يسهم في عملية التحليل بشكل علمي سليم.

المبحث الأول

العقوبات الاقتصادية في إطار العلاقات الدولية

تُعّد الأداة الاقتصادية في إطار العلاقات الدولية، من أهم الادوات ذات التأثير التي تمارسها كل من الدول والمنظمات الدولية على المستوى الدولي، ويعبر عنها في إطار السياسة الدولية بالعصا والجزرة،وتزايد استعمال العقوبات الاقتصادية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتعاظم الاستعمال بعد انتهاء الحرب الباردة وانتشار العولمة خاصة في الجانب الاقتصادي، إذ تُعّد إيران من أكثر الدول التي عانت من العقوبات الاقتصادية[١].

ولفهم طبيعة العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران ، لا بد من تحليل مفهوم العقوبات الاقتصادية في إطار العلاقات الدولية وأشكالها، وأثرها في العلاقات الاوروبية الايرانية.

أولاً: مفهوم العقوبات الاقتصادية الدولية

تُعّد العقوبات الاقتصادية ضمن الآليات غير العسكرية التي تُستَعمل في إدارة الازمات الدولية، من أجل التأثير على العناصر المترابطة للأمن القومي الداخلي للدولة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً[٢]، وتُعّد إحدى الوسائل الفعّالة لفرض احترام قواعد القانون الدولي[٣]، ويُقصَد بمصطلح العقوبات في **ضوء القانون الدولي** الإجراءات القمعية التي تتخذها دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية من أجل إقناع أو إلزام دولة أخرى للعدول عن استمرارها في خرق قواعد القانون الدولي[٤].

ولا يوجد إجماع عام حول تعريف محدد وشامل لمفهوم العقوبات، ولا بد من عدم التوسع في مفهوم العقوبات الاقتصادية لأنه سيؤدي إلى فوضى أثناء فرض العقوبات وإضفاء المشروعية على أشكالها المختلفة، وهذا بالضرورة سيؤدي إلى كوارث إنسانية، ونتائج عكسية، مما يعني تزايد قوة وتماسك الجهة التي فرُض عليها العقوبات، وإلحاق الضرر بأطراف غير مستهدفة[٥].

وهناك مفاهيم عديدة، فقد عرّف **(ماجريت دوسكي)** العقوبات الاقتصادية بأنها "إجراءات تعتمد على الوسائل الاقتصادية التي تتبناها الحكومات في صورة منفردة أو جماعية أو في اطار منظمة عالمية أو دولية أو إقليمية، ضد دول ذات سيادة تجاوزت حدود إلتزاماتها المقررة دولياً،

ويكون تجاوز حدود الالتزامات في ثلاث حالات هي العدوان المسلح على دولة أخرى، أو خرق القانون الدولي، أو المعاهدات والإلتزامات الدولية، أو تهديد الامن والسلم الدوليين[٦].

وعرفها **(هيثم المناع)** بأنها "قطع أو التهديد بقطع العلاقات الاقتصادية بين الدول بهدف التوصل الى تغيير في تركيب أو مواقف أو سياسات الدولة أو المجموعة المَستهدفة"[٧].

ومصطلح العقوبة الاقتصادية يدل على **المشروعية**، ويَعرف بأنه "النتيجة القانونية الشرعية، التي تقررها وتنفذها الدول بشكل انفرادي أو في إطار المنظمات الدولية العالمية أو الإقليمية، تترتب على اعتداء أو مخالفة دولة أو مجموعة لمبادئ القانون الدولي أو لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وتتخذ إجراءات حظر اقتصادي"[٨].

ومنهم من يرى أن العقوبات الاقتصادية هي "ممارسة الضغوط الاقتصادية لتشمل مجموعة التدابير، وتعتبر أشمل من الحظر أو المقاطعة "[٩].

أما التعريف الأكثر دقة والذي حدد فكرة العقوبات الاقتصادية بتحديد الهدف وضح المفهوم بأنه "إجراء اقتصادي يهدف للتأثير على إرادة دولة في ممارسة حقوقها لحملها على إحترام التزاماتها الدولية."، اذن **الهدف** من العقوبات الاقتصادية التأثير على الدولة لحثها على إحترام قواعد القانون الدولي، ويعني ذلك بأن هذه العقوبات هي إجراء دولي اقتصادي يصدر من الدول أو المنظمات الدولية في مجال العلاقات الدولية وتهدف للتأثير على مصالح الدولة التجارية والصناعية، وهو إجراء قسري لأنه يطبق جبراً على الدولة ويحمل أذى لتلك الدولة وينال من مصلحتها الاقتصادية، ويهدف تطبيق هذا الإجراء من أجل مواجهة الاخلال بالإلتزامات القانونية الدولية، والتي تأتي نتيجة وقوع عدوان أو تهديد بالعدوان ضمن إطار العلاقات الدولية سواء أكان سياسياً ام اقتصادياً، واللجوء لمثل هذه العقوبات من أجل تصحيح سلوك الدولة العدواني وحماية مصالح الدول الاخرى من أجل تحقيق الامن والسلم الدوليين، وبالتالي تمتاز العقوبات الدولية الاقتصادية بأنها قادرة على تحقيق الضغوط الاقتصادية التي تستهدف الدولة بما يحقق مصالحها للتأثير على سياسات الدول المغايرة لها[١٠].

أما التعريف الذي جاء به **(ريتشارد هاس)** هو الأقرب للواقع العملي، إذ عرّف العقوبات الاقتصادية بأنها "إجراءات عقابية تأخذ غالباً الشكل الاقتصادي، بالإضافة إلى الشكل السياسي والعسكري، الموجهة ضد الدول أو الاطراف الأخرى لنبذ السلوك السياسي أو العسكري غير المقبول" ، واعتبر البعض أن العقوبات تستعمل فقط في حالة السلم، إلا أن الواقع يشير إلى أن استعمالها في وقت السلم والحرب على حد سواء، وتُعّد من أقوى الادوات مقارنة بالاحتجاج

الدبلوماسي، ولا تحمل في طياتها خطر المواجهة العسكرية، إذ تتسم بالخيار المتوسط ويُلجأ إليها لتحقيق العديد من الأهداف [١١].

وإن عُدَّت العقوبات الاقتصادية بأنها تدابير اقتصادية قسرية تتخذها جهة مؤهلة قانوناً في مواجهة دولة لإجبارها على إحترام قواعد القانون الدولي بردعها أو إصلاح الضرر الذي ينشأ عن مخالفة الأحكام، إلا أن ايقاع مثل هذه العقوبات الاقتصادية سواء من دول أم من منظمات لا تنفي إحتمالية وجود أهداف خفية غير معلنة[١٢].

ورغم أن هناك إختلاف في تعريف العقوبات الاقتصادية ما بين وسيلة ضغط اقتصادية لتحقيق سياسة خارجية، أو تصرف سياسي يحمل الأذى والإكراه ، تقوم به الدولة في سياستها الخارجية[١٣] ، إلا أن العقوبات الاقتصادية يراد بها تحقيق أهداف سياسية، بمعنى أن تؤثر هذه العقوبات على السلوك السياسي للدولة المفروضة عليها، وقد نجد حكومات قادرة على التصرف بحكمة واحتساب الأضرار والمكاسب المجنيّة من السلوك السياسي المُستهجن من الدول الأخرى، أو عقوبات تفترض النيل من مصالح فئة محددة[١٤].

ثانياً: أنواع العقوبات الاقتصادية الدولية

تتعدد أنواع العقوبات الاقتصادية تبعاً للأهداف التي تسعى لتحقيقها، ومع تزايد أهمية العقوبات الاقتصادية كإحدى أدوات السياسة الدولية ، والتي تتخذ الأساليب الاقتصادية من أجل التأثير على استعمال الدولة المُستهدفة لمواردها الاقتصادية، وبالتالي تعددت أشكال هذه العقوبات وفق الزاوية التي ينظر اليها، ومهما كان الأمر فإن العقوبات ما هي إلا وسيلة هامة من أجل ردع الدولة المخالفة وعودتها للصواب، حتى وإن وصل الأمر إلى شل إرادتها، وتقييد قدراتها، وتكون النتيجة النهائية فقدان إستقلاليتها في المحيط الدولي[١٥].

ولأن الاقتصاد له قوة مؤثرة في العلاقات الدولية، كانت العقوبات التي تفرض على اقتصاد الدولة هي العامل الأساسي المؤثر في سير الاحداث الدولية وعليه سنعرض **أهم** أنواع العقوبات الاقتصادية والطبيعة الخاصة لكل عقوبة.

من أبرز الصور التي تندرج تحت مفهوم العقوبات الاقتصادية **المقاطعة الاقتصادية**، والتي تتمثل بقيام عمل مشترك ضد أشخاص أو دول من خلال إتباع خطط للعزل المتعمد، كتعبير عن الرفض المنتظم لتصرفات الجهة المُستهدفة وممارسة الضغط على هذه الجهة، من أجل التوقف عن ممارساتها الغير مقبولة،وتعني منع ورفض إقامة العلاقات التجارية مع الطرف المُستهدف، وتكون المقاطعة على المستوى الرسمي أو الشعبي[١٦]، وتقضي المقاطعة الاقتصادية

إلى قطع كل علاقة مالية أو تجارية بين الدولتين أو قطع أي إتصال مالي أو تجاري بين رعاياها[١٧].

اما الحصار السلمي، فهو شكل من أشكال العقوبات الاقتصادية ويعني ضرب نطاق حول بلاد ومنعها من الإتصال بالبلاد الاجنبية[١٨]، ويطبق هذا الحصار في حالة وجود نزاع لم يصل إلى درجة الحرب، ويفرض على الدولة المحاصرة دون غيرها، ولا يجوز فرضه على سفن دولة ثالثة[١٩].

والنوع الآخر هو **الحصار والعزل، ويشمل الحصار البري**، ويعني منع الدخول أو الخروج من الدولة المحاصرة، **والحصار البحري**،ويعني منع دخول أو خروج السفن إلى الشواطئ الخاصة لدولة ما بقصد حرمانها من الإتصال بالدولة الأخرى عن طريق البحر، ويشمل إغلاق للموانئ أو السواحل بواسطة قوات مسلحة ومنع دخول الطائرات والمساعدات، ومنع الإقتراب من السواحل المحاصرة[٢٠].

وبالنسبة **للاقتصاص**، يعني إتخاذ تدابير معينة لمنع رعايا دولة أجنبية من دخول البلاد أو تحديد عددهم فيها أو رفع تعرفة الجمارك من باب المعاملة بالمثل، وكذلك **الثأر أو الانتقام** والذي يطبق بحق كل دولة إرتكبت مخالفة لنص صريح وارد في المعاهدات أو القواعد الدولية[٢١].

والقوائم السوداء، يقصد بها "مقاطعة الأشخاص التابعين لدولة معينة سواء أكانوا أفراد عاديين أو شركات أو مؤسسات يثبت تعاملها مع العدو" ،وتعني إدراج أسماء أي من الأشخاص أو الشركات الذين لهم علاقات مع الدولة المعتدية في قوائم خاصة تعرف بالقوائم السوداء ويترتب على ذلك إعتبار هؤلاء الأشخاص أو الشركات بحكم الدولة المعتدية، ويطبق عليهم إجراءات المقاطعة[٢٢].

ثالثاً: شرعية العقوبات الاقتصادية الدولية

شهد العالم المعاصر عقوبات اقتصادية عديدة فرضت من قبل الدول أو المنظمات على الدولة المستهدفة، وأخذت بعين الإعتبار شكل شامل وطويل الأمد، ودول ما زالت مهددة بأن تُستعمل ضدها الحجج لهذه العقوبات سواء من المنظمات أو الدول ،فهي وسيلة لمعاقبة أنظمة حكم أو منظمات خارجة عن القانون الدولي أو ما يعرف بإسم الشرعية الدولية، وتلحق هذه العقوبات ضرراً بحق الشعوب والأنظمة الحاكمة وخاصة إذا ما أُستُعملت بشكل إنتقائي[٢٣].

ومع التسليم بمشروعية العقوبات الاقتصادية وفق ميثاق الأمم المتحدة ووجود العديد من اللجان التابعة لمجس الامن الخاصة بتطبيق العقوبات، إلا أن الواقع يشير إلى تكاثف وزيادة العقوبات الاقتصادية[٢٤].

ولا بد من أن تستند العقوبات الاقتصادية على مرجعية قانونية وفق مبدأ فرض العقوبات، وتشمل جانبين، قد تكون عقوبات مفروضة من هيئة الأمم المتحدة عن طريق صدور مجموعة من القرارات الدولية، أو عقوبات مفروضة من دولة معينة ضد دولة مُستهدفة[٢٥].

إن ميثاق الأمم المتحدة لا يقدم أي مفهوم واضح إذا ما كان ينبغي أن تفرض العقوبات الاقتصادية على دولة معينة، ويترك التقدير إلى مجلس الامن[٢٦]، إذ تنص المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة على أن "يقر مجلس الامن وجود أي تهديد للسلم أو إنتهاك للسلم أو عمل عدواني، ويتخذ التوصيات أو يقر الإجراءات التي ينبغي إتخاذها للمحافظة على السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما"[٢٧] ، أما المادة ٤١ المتعلقة بالعقوبات تنص على أن "لمجلس الامن أن يقرر أي الإجراءات التي تنطوي على استعمال القوة ينبغي استعمالها من أجل تنفيذ قراراته، وله دعوة أعضاء الامم المتحدة إلى تطبيق هذه الاجراءات التي قد تشمل القطع التام أو الجزئي للعلاقات الاقتصادية والاتصالات بالسكك الحديد والطائرات والبريد ...الخ ، وقطع العلاقات الدبلوماسية"[٢٨].

ويكمن الغموض في آلية استعمال الامم المتحدة لنظام العقوبات وتطبيقه، إذا ما عدّ مجلس الامن أن الإجراءات في المواد ٤١ و ٤٢ غير كافية[٢٩].

وبالتالي فإن التدابير المؤقتة في الفصل السابع من الميثاق والتي هي في إطار نظام العقوبات الاقتصادية، والصورة الثانية هي العقوبات العسكرية والتي تتضن المواد ٤١ و ٤٢، ورغم ذلك فإن نصوص الفصل السابع بقيت لفترة طويلة غير مفعلة بسبب تضارب مصالح الدول الدائمة في مجلس الامن واستعمال حق النقض[٣٠].

أما حول القرارات التي يصدرها مجلس الامن ، يجب أن تتصف بالشرعية، فلا يحق للمجلس إصدار أيَّ قرار إلا وفق شروط يجب أن يلتزم بها، لأن الخروج عنها يعني الوقوع بخانة عدم الشرعية، وتستخلص هذه الشروط من الممارسات التي ينتهجها مجلس الامن عند الفصل في المنازعات الدولية، وهذه الشروط إما شكلية، أي أن يتقيد بالقواعد الإجرائية، مثل عدم مخالفة قواعد التصويت ، أو الشروط الموضوعية وتعني التقيد بأهداف ما حدده الميثاق[٣١]، وهي بحفظ الامن والسلم الدوليين وفق نص المادة ٢٤ من الميثاق[٣٢].

وللجمعية العامة وظائف وقيود معينة، فميثاق الأمم المتحدة لم يحدد سلطات الجمعية العامة بشكل دقيق بل سعى إلى توسيع هذه السلطات، خاصة في مجال الامن والسلم الدوليين، وأخذت الجمعية دوراً كبيراً في إصدار القرارات واستندت إلى ميثاق الامم المتحدة، وبالتالي فإن الأساس القانوني لإصدار قرارات الجمعية العامة ليس الميثاق بل قواعد قانونية أخرى، أما بخصوص القيمة القانونية لقرارات الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة ، لها أهمية بالغة بغض النظر ماهي قوتها الالزامية فهي تصدر قرارات وتوصيات في ضوء السلطات والاختصاصات المتزايدة، رغم أنها ذات اهمية إلا أنها لم ترقى إلى مستوى التنفيذ[٣٣].

وبالتالي ثار الجدل حول شرعية العقوبات بين مؤيد ومعارض، ففي الوقت الذي يرى فيه فقهاء القانون الدولي بأن العقوبات الاقتصادية غير شرعية، لأنها تعتبر وسيلة إكراه وتؤدي إلى تعكير صفو العلاقات الدولية، يرى البعض الآخر بأن هذه العقوبات هي شرعية لأنها تستند إلى ميثاق دولي، كالعقوبات المفروضة من ميثاق الامم المتحدة، ورغم هذه الإختلافات إلا أن الغالبية تدفع بإتجاه شرعية العقوبات الاقتصادية المفروضة من المنظمة الدولية إذا ما إستندت على الميثاق، والأخذ بعين الإعتبار تحقيق العدل والمساواة وعدم التعسف[٣٤].

إذن ، لا بد من أن يكون للعقوبات الاقتصادية آثار وإستجابة من قبل الطرف المُستهدف، فكلما زادت الآثار كلما إستجاب الطرف المُستهدف، ويصبح دوره عقلاني لتفادي المخاسر[٣٥] ، وهذا ما سيتم توضيحه في الدراسة المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران من قبل الدول الأوروبية سواء أكانت الدول الأوروبية في مجلس الأمن، ام الدول الأوروبية في المنظمات الدولية، وكيف اثرت مثل هذه العقوبات على الاقتصاد الإيراني سلباً.

المبحث الثاني

العقوبات الاقتصادية الأوروبية المفروضة على إيران

تعرضت إيران لعقوبات دولية سواء أكانت بصيغ فردية أو جماعية، وسبقت هذه العقوبات أزمة الملف النووي الإيراني عام ٢٠٠٢، وثارت الأزمة مع أوروبا بسبب شركاتها الناشطة في إيران إبّان فرض الحكومة الامريكية عقوبات على الشركات غير الأمريكية والتي تستثمر في قطاع الطاقة الإيراني ما يزيد عن ٢٠ مليون دولار سنوياً، وبقيت العلاقة ما بين إيران والدول الأوروبية ناشطة على مختلف الاصعدة خاصة التجارية، ولم تلجأ إلى سياسة العقوبات، إلا أن التهديد الأوروبي الفعلي بتنفيذ العقوبات كان عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ عندما إنتقلت السلطة في إيران من يد الاصلاحيين برئاسة (محمد خاتمي) للمتشددين بزعامة (محمود احمدي نجاد)[٣٦].

وحتى تأخذ هذه العقوبات نطاقاً دولياً، كان البرنامج النووي الإيراني هو حجر الاساس الذي من خلاله خُلق مناخ دولي صارم للتعامل مع إيران ، وذلك عندما اكتشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ٢٠٠٣ ان إيران كانت تعمل سراً على تخصيب اليورانيوم واعادة معالجة البلوتونيوم[٣٧] ، فالملف النووي الإيراني دخل في مرحلة من التصعيد والمواجهة السياسية عندما حُوّل إلى مجلس الامن في شباط عام ٢٠٠٦، وكان ذلك بمثابة خطوة من اجل تحجيم دور إيران الاقليمي يالإجماع الدولي، والحذر من تطور أنشطة إيران النووية وخروجها من الاستعمال السلمي إلى العسكري، وسبب الموقف الأوروبي من ذلك هو الخشية من تنامي قدرة إيران وامتلاكها لأسرار في التقنية النووية واستعمالها في المجالين العسكري والسلمي واستغلال ذلك من اجل فرض هيمنتها الإقليمية في منطقة يتداخل فيها النفوذ والذي يعد من اهم المناطق التي تؤمن مصالح الغرب الاستراتيجية والاقتصادية[٣٨].

وبالتالي إعتبرت كل من الدول الأوروبية سواء في مجلس الامن أم في المنظمات الاقليمية الأخرى بأن إيران تشكل خطراً وتهديداً للأمن والسلم الدوليين بسبب ما تملكه من قدرات نووية، وهذا كسبب ظاهر ومعلن، أما السبب الخفي فهو التخوف من تنامي قوة إيران اقليمياً والذي يهدد مصالحها.

أولاً: عوامل الخلاف والتباعد في العلاقات الإيرانية الأوروبية

تُعّد إيران من أكثر الدول المهمة من حيث موقعها، وما تحتويه من ثروات طبيعية، وبالنسبة إلى أوروبا تُعّد نقطة التوازن والاستقرار في المنطقة، وفي نفس الوقت عامل من عوامل التهديد لأمن أوروبا، وبناء على ذلك تنظر أوروبا لإيران بحساسية بسبب موقعها ودورها الإقليمي والدولي، رغم أن العلاقات ما بين الطرفين كانت ما بين التضارب في المصالح والتفاهم في بعض الأحيان، وإقامة العلاقة ما بين الطرفين يعود بالفائدة على كليهما، وبقدر التفاهمات فيما بينهم ، إلا أن نقاط الاختلاف والتباعد بدأت تظهر في إصرار إيران على الاستمرار في تطوير **برامجها النووية**، وإتهامها **بدعم الارهاب**، فهذه القضايا تُعّد تحدي خطير في العلاقة ما بين الطرفين[٣٩]

وتتطلع أوروبا إلى بناء علاقات جيدة مع إيران تنظر لها من زاوية المصالح، إذ تشمل المحافظة على الإستقرار في منطقة الخليج كونها منطقة حيوية لإمدادات النفط ، وقف أو التقليل من تدفق اللاجئين إلى أوروبا عبر حل الصراعات في الشرق الأوسط ، التنوع في الحصول على الطاقة من خلال زيادة الواردات الإيرانية وتخفيض إعتماد أوروبا الكبير على الطاقة من روسيا

فضلاً عن تعزيز صادرات السلع الصناعية من خلال توسيع العلاقات الاقتصادية مع إيران في وقت سجلت معدلات النمو الأوروبية أرقاماً منخفضة على مدى العقد المنصرم[٤٠].

وضمن إطار بيان لوكسمبورغ الصادر عن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٣ تبنت الدول الأوروبية بموجبه استراتيجية جديدة للحد من الانتشار النووي في العالم، وبالتالي بدأت دول الاتحاد الأوروبي عملية التفاوض مع إيران للتخلي عن برنامجها النووي مقابل العديد من الحوافز، وفضل الاتحاد الخيار الدبلوماسي في تعامله مع إيران بناءاً على اعتبارات عدة أهمها أن منطقة الشرق الأوسط لا تتحمل المزيد من التعقيدات أو حروب جديدة، والتخوف من تبعات الحرب إذا ما شنت والتي تطلق عليه الدول الغربية مصطلح الهجمات الإرهابية، وإن معظم الدول الأوربية ترتبط مع إيران بالعديد من المصالح الاقتصادية، وأن أي تهديد أو ضغط سينعكس سلباً على مصالحها، وهذا ضد رغبة الدول الأوروبية[٤١].

انتقلت الدول الأوروبية تدريجياً إلى ممارسة المقاطعة الاقتصادية تجاه إيران ، وعَبّر عن ذلك خبير الشؤون الأوروبية الإيرانية الدكتور (يوهانس رايسنر) قائلاً: "السياسة الأوروبية مستقلة وانزلقت إلى الارتباط بمفعول العلاقات الامريكية الإيرانية.."، وهذا يعني كبديل من تطوير سياسة أوروبا القائمة على المصالح الذاتية، باستعمال الطرق والإمكانيات الأوروبية وهذا ينسجم فعلياً مع إيران ،وكانت المفاوضات الإيرانية الأوروبية منذ البداية ناجحة حتى زيارة بوش لأوروبا عام ٢٠٠٤ ، إذ أبدى بموجب ذلك القبول بسياسة المفاوضات الأوروبية تجاه إيران دون المشاركة فيها[٤٢].

وسعت الدول المفوّضة في المجموعة الأوروبية "فرنسا، بريطانيا، ألمانيا" دبلوماسياً إلى إقناع إيران من أجل التخلي عن إستئنافها لأبحاثها النووية، وحققت تقدم في عهد الرئيس (محمد خاتمي) والذي تجاوب مع مطالب الاتحاد الأوروبي، ولكن سرعان ما تغير الموقف وتطابق الموقف الأوروبي مع الموقف الأمريكي خاصة بعد حديث الرئيس الإيراني (محمود أحمدي نجاد) عن "اسرائيل" في عام ٢٠٠٥ ودعا إلى ضرورة ازالتها من الخارطة، وهذا بدوره أدى إلى تفعيل المشروع النووي، وعدم إقفال مصنع بوشهر النووي على المفتشين الأوروبيين وأصبحت التصريحات الأوروبية الرسمية تحمل في طياتها التهديد والوعيد،وعَبر عن ذلك الرئيس الفرنسي (جاك شيراك) ،إذ هدد بقصف أي دولة ينطلق منها أي عمل إرهابي ضد فرنسا بالقنابل النووية[٤٣].

ونتيجة إصرار إيران على عمليات التخصيب والتهديد الفعلي لبرنامجها النووي، قرر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في آذار ٢٠٠٦ إحالة الملف النووي الإيراني إلى

مجلس الامن، وبدأت التحركات تتجه لحلاً دبلوماسياً، لأن دول الترويكا الأوروبية لم تؤثر في فرض عقوبات على إيران والسبب هو رغبة هذه الدول في الحفاظ على مصالحها، لأن مجرد فرض العقوبات الاقتصادية يعني ضرر كبير للجانب الأوروبي الذي تتجاوز حجم تجارته مع إيران ٣٠ مليار دولار[٤٤].

وتزايد فرض العقوبات الدولية على إيران من قبل مجلس الامن في ديسمبر ٢٠٠٦ ومارس ٢٠٠٧ و مارس ٢٠٠٨ ويونيو ٢٠١٠، ودعا مجلس الامن لأخذ تدابير ضد بنوك إيران الجديدة في الخارج، إذا إشتبه أن لديها علاقات بالبرنامج النووي أو برنامج الصواريخ، ووسع قرار مجلس الامن حظر مبيعات الاسلحة ضد إيران ، فضلاً عن القائمة السوداء التي شملت الشركات التي تسيطر عليها الخطوط البحرية لجمهورية إيران [٤٥].

كانت المبررات الإيرانية لإمتلاكها السلاح النووي هو تعزيز مكانتها على الصعيد الاقليمي والدولي، وامتلاكها قدرة تفاوضية يجعل لها قدر أكبر من الأمن والهيبة، فضلاً عن موقع إيران الاستراتيجي كونها محاطة بقوى نووية من جهات ثلاث هي: روسيا من الشمال وأوكرانيا وكازخستان، ومن الغرب "إسرائيل" ومن الشرق الهند وباكستان، وبالتالي رأت إيران إن من مصلحتها الجيواستراتيجية ضرورة امتلاك قدرات عسكرية للحفاظ على مصالحها وتحقيق أهدافها القومية[٤٦].

تماهى الاتحاد الأوروبي في جهوده نحو تشديد العقوبات على إيران في حزيران عام ٢٠١٠، واتجه إلى صياغة نظام عقوبات أحادي أوروبي شبيه بالعقوبات الامريكية الأحادية ولكن بدرجة أخف ، أما القرار الدولي رقم ١٩٢٩ لعام ٢٠١٠ والذي وافق مجلس الامن بغالبية ١٢ صوتاً والذي يفرض مجموعة جديدة من العقوبات ضد إيران للحيلولة دون حصولها على تكنولوجيا نووية متقدمة وحرمانها من الاموال اللازمة لبرنامج تخصيب اليورانيوم، وأيد القرار كل من الدول الخمس دائمة العضوية [٤٧].

إن حقيقة الموقف الأوروبي هو التخوف من تعاظم قوة إيران عسكريا لإمتلاكها القوة النووية، وهذا بدوره يهدد المصالح الاقتصادية والاستراتيجية ومناطق النفوذ للغرب [٤٨]، ونتيجة ذلك وبعد ٢٢ شهراً من التفاوض حول برنامج إيران النووي والذي انتهى بحلول وسطى تخدم كل الاطراف، أمضى عليه الدول الست الكبرى، وأكد (أوباما) وممثلة الاتحاد الأوروبي إن تغييراً هاماً وعميقاً سيحدث في إطار العلاقات الدولية[٤٩].

وقد جاء الإتفاق الدولي الموقع بين إيران ومجموعة (٥+١)* في ظل طروف دولية وإقليمية بالغة التعقيد[٥٠]،وفُرضت العديد من العوامل على الطرفين للتوصل إلى الصفقة، فالولايات

المتحدة الامريكية لم تكن قادرة على حشد شركائها الآخرين لفرض المزيد من العقوبات على إيران ، فكل من الاتحاد الأوروبي والصين من أشد الدول التي حرصت على رفع تلك العقوبات في ظل المواجهة مع الغرب، ورغبة الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) تحقيق إنجاز تاريخي قبيل انتهاء فترة حكمه، وكذلك الرئيس الإيراني (حسن روحاني) ورغبته في الوفاء بوعوده الانتخابية وتحسين أوضاع البلد الاقتصادية، والذي لن يتم إلا برفع العقوبات الاقتصادية[٥١].

إن أبرز بنود الإتفاق النوي الإيراني هو إعتراف القوى الكبرى رسمياً بالبرنامج النووي الإيراني السلمي، وإحترام حقوق إيران النووية ضمن إطار المعاهدات الدولية،والسماح لدول العالم بالتعاون مع البرنامج النووي الإيراني ضمن إطار المواصفات العالمية، واعتراف الامم المتحدة بأن إيران تمتلك قدرات نووية، والغاء جميع قرارات الحظر التي فرضها مجلس الامن الدولي على إيران وتشمل الحظر الاقتصادي والمالي، ومواصلة المنشئات النووية الإيرانية لأنشطتها، واحتفاظ إيران بالبنى التحتية النووية مع تخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي، وإلغاء حظر التسلح على إيران ، والإفراج عن عشرات مليارات الدولارات من العائدات الإيرانية[٥٢].

ضَمِنَ الغرب بموجب هذا الإتفاق أن تكون إيران غير مسلحة بالقنبلة النووية، وأن يتعاون مع إيران تجارياً اضافة لمكافحة الارهاب وحل مشاكل الاقليم، وهذا ما تسعى إليه الدول الأوروبية من أجل ضمان سلامة أمن الاقليم من أي عمل تراه إرهابي، ويعتقد أنه أدخل إيران في مفاوضات طويلة لتحقيق المكاسب لصالحها مقابل أن تخفف إيران من العنف في المنطقة، أما إيران فقد ضمنت أن تُعامل كدولة طبيعية في المجتمع الدولي، وأن جلوسها على طاولة المفاوضات لمدة طويلة مع الدول الخمس الكبرى ومن ضمن الدول الأوروبية يعني ذلك أنها تعبرعن وضعها الدولي والاقليمي خاصة للمرحلة المقبلة[٥٣].

ومع مجيئ الإدارة الامريكية الجديدة تحت زعامة (دونالد ترامب) تم التوصل في مؤتمر فينا عام ٢٠١٥ إلى التأكيد على أن الاتفاق النووي الإيراني لم يعرض على الكونغرس الامريكي في عهد الرئيس السابق (أوباما) بسبب وجود الرأي المعارض والذي يرى أن لا جدوى من التقارب مع إيران كونها احد محاور الشر ودولة داعية للإرهاب. وعدم ثقة (ترامب) بنوايا إيران الاستراتيجية خاصة إستمرارية تطوير برنامجها النووي، وأن الإتفاق من وجهة نظره غير مجدي طالما ان إيران تستمر في نشاطها الداعم للحركات الارهابية وانتهاكها لحقوق الانسان، ووصف (ترامب) الإتفاق بأنه "كارثة"، اذ عبر عنه برسالة موجهة إلى (مايك بومبيو) من وكالة الاستخبارات الامريكية بقوله :"أتطلع إلى التراجع عن هذه الصفقة الكارثية مع أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم"[٥٤] .

لكن ذلك ليس بهذه السهولة، فالاتفاق النووي ليس فقط بين طرفين وإنما هو بين مجموعة دول كالدول الأوروبية، نتيجة ذلك فرض الرئيس الامريكي (ترامب) على الأوروبيين إعادة الحديث عن الملف النووي الإيراني مجدداً، مع إختلاف الأوضاع عما كان عليها سابقاً، كانت أوروبا تقف بجانب حليفتها الكبرى لتحصيل على أكبر قدر من التنازلات الإيرانية في البرنامج الايراني، في المقابل نجد اليوم بريطانيا الأقرب سياسياً للحليفة الكبرى في النظام الدولي الولايات المتحدة، ويستند الموقف الأوروبي إلى عاملين : الأول هو الرسالة التي رغبت مفوضية الشؤون الامنية والخارجية (فدريكا موغوريني) إيصالها وهي أن الإخلال بالإتفاق سيشكل سابقة خطيرة على مستوى التفاهمات الدولية وفقدان للثقة على مستوى المجتمع الدولي[٥٥].

اما العامل الثاني وهو المبني على المصالح، والذي جاء بعد مرحلة التوقيع على الإتفاق عام ٢٠١٥ بين الدول الأوربية ولا سيما فرنسا وبريطانيا والمانيا وإيران على المستوى الاقتصادي، إذ توصل الطرفان إلى صفقة تقدر بقيمة ٢٥ مليار دولار لشراء ١٢٨ طائرة مدنية، وبالتالي هذه الإتفاقية ستفتح الباب على التعاون الواسع والدائم بين الدول الأوروبية، وعلى هذه الأساس أكد الأوروبيين في قمة بروكسل ما أعلنه القادة الأوروبيين "لا تراجع عن الإتفاق النووي مع إيران ولاعودة للبحث بتفاصيله وبنوده"، والتي كلفت الأوروبيون نحو عشر سنوات من التواصل والمحادثات لتكون هذه المحصلة[٥٦].

مؤخراً، رفضت إيران عرض الولايات المتحدة الامريكية بإجراء مفاوضات، واعتبرت أن واشنطن انتهكت بنود اتفاق عام ٢٠١٥،وعبروزير خارجية إيران(محمد جواد ظريف) بأن الإتفاق ليس "إتفاق شخصي" وإنما هو "إتفاق دولي أيده قرار من مجلس الامن التابع للأمم المتحدة" ، وجاء هذا كرد على مبعوث الأمم المتحدة الخاص بشأن إيران (برايان هوك) قائلاً: "الاتفاق الجديد الذي نأمل أن نبرمه مع إيران لن يكون اتفاقاً شخصياً بين حكومتين مثل الاتفاق الأخير، نحن نسعى لإبرام معاهدة " ، وتحاول الدول الخمس الكبرى ومن ضمنها الدول الأوروبية كألمانيا وفرنسا وبريطانيا إنقاذ الإتفاق مبينة أنه يوفر أفضل فرصة لمنع إيران من تطوير قنبلة نووية[٥٧].

وحول مفهوم **الإرهاب** لطالما أُتهمت إيران بأنها الداعمة للمنظمات الإرهابية، وكانت الولايات المتحدة الامريكية أول من عبر عن ذلك، واتجهت إلى الضغط على حلفائها الأوروبيين لإقناعهم بعدم جدوى الحوار النقدي الذي تمارسه الدول الأوروبية مع إيران ، وقررت الولايات المتحدة مواجهة الارهاب عن طريق إصدار قرار بتحجيم القوة الإيرانية المتنامية بإعلان قانون داماتو[٥٨]، وجاء **الموقف الأوروبي** من هذا القانون بالرفض خاصة كل من فرنسا والمانيا وايطاليا

وبريطانيا، وجاء هذا الرفض في قمة ليون في فرنسا، إذ تصدى جاك شيراك للمشروع وعبر قائلاً :"لست متأكداً من أن هذه العقوبات الاقتصادية هي أسلوب فعال، لأنها تؤدي إلى احتجاز الشعوب وهذا غير لائق.." ، وبناءً على ذلك أصدرت القمة بيان أدانت قانون داماتو[٥٩].

وفي ظل إستمرارية الهيمنة الامريكية وإستمرار إيران في سياستها الداعمة للجماعات المسلحة ، تقف الدول الأوروبية في موقفٍ حرجٍ من تطوير العلاقات مع إيران ، فضلاً عن أن قرار الانسحاب الأُحادي الذي اتخذه (ترامب) من خطة العمل الشاملة المشتركة في ٨ مايو ٢٠١٨ والاعلان عن سياسة جديدة بشأن إيران أدى إلى طرح علامة إستفهام حول إمكانية إستمرار هذه الإتفاقية المتعددة الأطراف ويشكل ذلك تحدياً كبيراً لسياسة التعاون والتقارب الأوروبية مع إيران .

إن الموقف الأوربي لم يختلف كثيراً في فرض العقوبات الدولية على إيران ، فالهدف واحد وأن إختلفت الأداة، فالعقوبات هي من أجل عدم وصول إيران إلى التقنية النووية، وتتجه الدول الأوروبية إلى الحل السلمي الدبلوماسي[٦٠].

ثانياً: القرارات الدولية المتعلقة بالعقوبات الأوروبية المفروضة على إيران

تؤكد الدول الأوروبية أن علاقات الحوار البنّاء مع إيران لها نتائج أفضل من السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية ،علماً أنه لا توجد توجد سياسة أوروبية موحدة تجاه إيران حتى بعد التحول إلى صيغة الاتحاد كبديل من المجموعة الاقتصادية الأوروبية، فالعلاقات الأوروبية في تحسن مستمر، إلا أن هناك ملفات خلاف لم تحسم كأزمة الملف النووي الإيراني[٦١]، والعقوبات الأوروبية تشمل العقوبات الصادرة من مجلس الامن والعقوبات من الدول الأوروبية وكذلك الاتحاد الأوروبي.

ومع وصول الملف النووي الإيراني إلى مجلس الامن والذي يُعّد من أكثر الملفات خلافاً، بدأت العقوبات ضد إيران والتي وصلت إلى أربع مجموعات، المجموعة الأولى صدرت عام ٢٠٠٦ من مجلس الامن ويحمل رقم ١٧٣٧ والذي تناول المواد النووية الحساسة، وتجميد أصول الإيرانيين من أفراد وشركات[٦٢]، وقرار ١٧٤٧ الصادر في آذار ٢٠٠٧ والذي شدد العقوبات ووسع نطاقها وجمد أرصدة ١٣ كياناً جديداً مرتبطاً بالبرنامج النووي وفرض حظر على مشتريات الأسلحة الإيرانية وفرض قيود على إيران [٦٣].

والمجموعة الثالثة من العقوبات لمجلس الامن عام ٢٠٠٨ ضمن قرار رقم ١٨٠٣ والذي يشمل تفتيش البضائع التي يمكن أن تحمل مواد محظورة والعمل على تضييق الخناق على جميع المؤسسات المالية الإيرانية، وتمديد الحظر المفروض على السفر وتجميد الارصدة، وعبر (جان

غرول) رئيس لجنة مجلس الامن المعينة بمراقبة العقوبات المفروضة على إيران ان "اللجنة راجعت التوجيهات المعمول بها لإدماجها في البنود المتعلقة بالقرارات، اضافة إلى ذلك قامت اللجنة بوضع لائحة موحدة تضم أسماء الأفراد والهيئات الخاضعين للحظر"[٦٤].

وأصدر مجلس الامن قرار رقم ١٩٢٩ عام ٢٠١٠ بسبب أنشطتها النووية، وأكد القرار أنه لا يحق لإيران أن تسعى للمشاركة في أي نشاط تجاري في دولة أخرى ينطوي على إستخراج اليورانيوم أو انتاج استعمال التكنلوجيا النووية، وقرر المجلس منع الدول عن توريدها لأي دبابات قتالية أو مركبات دفاعية أو قذائف.. الخ، وتمتنع الدول من تزويد إيران بالتدريب الفني والموارد والخدمات المالية[٦٥].

اما حول العقوبات الدولية التي فرضها الاتحاد الأوروبي على إيران ، وبموجب إتفاق باريس جرت المفاوضات الأوروبية الإيرانية في يناير ٢٠٠٥ للوصول إلى إتفاقيات تفصيلية تنفيذاً لإتفاق باريس، إلا أن المفاوضات عانت من اشكاليتين من إيران والإتحاد الأوروبي، فرغم أن إيران أوقفت أنشطة تخصيب اليورانيوم إلا أنها أعلنت لاحقاً إن وقف التخصيب مجرد مؤقت، ورفضت الدول الأوربية الثلاث ذلك، وتباطأ الأوروبيون من ناحيتهم في تقديم مقترحات تفصيلية بشأن تنفيذ إتفاق باريس، وانتهت جولة المفاوضات في أواخر ٢٠٠٥ لإتفاق تقوم به الدول الثلاث الأوروبية بإعداد مقترحات تفصيلية لإيران في ضوء إتفاق باريس[٦٦].

وتُعّد مثل هذه الإتفاقيات ربحاً للوقت بالنسبة للطرفين، فالطرف الأوروبي يرى أن ذلك من مصلحة المجتمع الدولي ككل وهو تعطيل البرنامج النووي، أما الطرف الإيراني فهو تعطيل احالة الملف إلى الهيئات الدولية[٦٧].

وفي عام ٢٠٠٦ بحث الجانب الأوروبي والإيراني في فينا الحوافز حول الملف النووي الإيراني، وقدمت إيران رداً على ذلك، في المقابل إنتقد المسؤولون الأوروبيون بحجة عدم الوضوح، فكانت الفرصة الأخيرة التي تمتلكها إيران لتفادي العقوبات الدولية، وفي أيلول اجتمع (خافيير سولانا) الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي مع علي (لاريجاني) مسؤول الملف النووي الإيراني في العاصمة النمساوية فيننا والنتيجة كانت كسابقتها عدم التوصل لإتفاق يرضي الطرفين، ولم يشهد عام ٢٠٠٧ أي منعطف في مسار أزمة الملف النووي الإيراني وبقيت على حالها وتمسك أطراف الأزمة بمواقفهم[٦٨].

وقد طرح الأوروبيون "فرنسا والمانيا وبريطانيا" عام ٢٠١٠ كسياسة منافسة للولايات المتحدة الامريكية في ميدان المقاطعة مشروع قائمة إجراءات في ١٣ صفحة بتكليف لجنة خبراء

من وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، استهدف صلب الاقتصاد الإيراني بمجموعه ووصل إلى قطاع النفط والقطاع المالي[٦٩].

وأعلن وزراء دول الاتحاد الأوروبي في لوكسمبورغ في ابريل ٢٠١١ عن فرض عقوبات أوروبية على ٣٢ من المسؤولين الإيرانيين والتي تضمنت تجميد أصولهم المالية وعدم منحهم تأشيرات الدخول إلى دول الاتحاد وعبر (وليم هيغ) وزير خارجية بريطانيا بقوله: "إن هؤلاء المسؤولين الإيرانيين هم في غالبيتهم أعضاء في الجسم القضائي أو أشخاص نعتقد أنهم متورطون مباشرة في قمع ناشطين في مجال حقوق الإنسان والمعارضين للنظام الحاكم في طهران"[٧٠].

وفي يناير ٢٠١٢ فرض الاتحاد الأوروبي حظراً نفطياً تدريجياً غير مسبوق، والذي دخل حيز النفاذ في يوليو ٢٠١٢ وتجميد أرصدة البنك المركزي الإيراني، وفي ١٥ من أكتوبر حظر الاتحاد الأوروبي التعاملات بين المصارف الأوروبية والإيرانية مع بعض الاستثناءات ووضع على القائمة السوداء وزير الطاقة الإيراني و ٢٤ إدارة وشركة[٧١].

وعليه، من شأن العقوبات الأوروبية المفروضة على إيران أن تضعف العمليات الأوروبية في ساحة التنافس الدولي، في ظل الحاجة الدولية الحرجة لمصادر الطاقة من النفط والغاز وطرق إمدادها[٧٢]،وحزم العقوبات الأوروبية ما هي إلا ورقة ضمان بأن لا تطور إيران برنامجها النووي خاصة أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الاكبر والتجاري لإيران ، وبالتالي إضطلع الاتحاد الأوروبي بجهد فردي وجماعي من خلال نشاط الترويكا لمنع إيران من إمتلاك سلاح نووي والذي من شأنه أن يمنحها دوراً مميزاً في الشأن الإقليمي وهذا ما لا ترغب به الدول الأوروبية[٧٣].

رغم أن العلاقات الأوروبية الإيرانية في تحسن مستمر ومع وجود ملفات خلاف ما بين الطرفين كأزمة الملف وما تبعها من توقيع عقوبات أوروبية عن طريق مجلس الامن أو الاتحاد الأوروبي، إلا أنها في رغبة مستمرة في تحسن العلاقات ما بين الجانبين وتمثل ذلك بتوقع اتفاق (٥+١)، وتطوير العلاقات ما بين الطرفين وتسوية الخلافات التي انعكست بشكل أو بآخر على المستوى الاقتصادي لكلا الطرفين، وهذا ما سيتم تناوله لاحقاً.

المبحث الثالث

الاقتصاد الإيراني في ضوء العقوبات الاقتصادية الدولية

تُعّد العقوبات الاقتصادية الأداة التي من خلالها تحقق الدول أهدافها في السياسة الدولية، وكان الهدف الأساسي من فرض العقوبات على إيران هو منعها من حيازة السلاح

النووي، وتجاوز ذلك ليصل إلى الحد من دورها الإقليمي المتعاظم، وحتى تأخذ العقوبات فعاليتها على المستوى الدولي لا بد من أن تكون ذات سياسة واضحة ومحددة والتزاماً صارماً من الدول المعنية بتنفيذ هذه العقوبات، وترى أوروبا إن التزامها بهذه العقوبات أفضل من شن الحرب لأن هذا يهدد مصالحها المترابطة مع إيران [٧٤].

ورغم أن قانون العقوبات الاقتصادية الذي فُرض على إيران إتخذ بالأساس تحجيم التجارة والاستثمار في إيران،إلا أنه لم يكن له الأثر المتوقع من قبل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي بما فيها فرنسا وبريطانيا والمانيا، التي قلصت إئتمانات التصدير للشركات التي تتعامل مع إيران [٧٥].

ولأن الدول الأوروبية تتمتع بعلاقات اقتصادية واسعة مع إيران، فإن أي تأزم للوضع في إيران يعني حرمان هذه الدول من التجارة المربحة، ويكون الحظر الاقتصادي المفروض على إيران حظراً على دول الاتحاد الأوربي[٧٦]، لذلك سنوضح في هذا المبحث كيف أثرت العقوبات الاقتصادية على اقتصاد إيران ، وكيف تحسن الوضع الاقتصادي بعد رفع العقوبات، وهل نجحت العقوبات في تغيير سلوك إيران بما يتناسب مع تحقيق مكاسب الدول الأوروبية؟.

أولاً: أثر العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الإيراني

يُعّد الاقتصاد الإيراني من أكثر الاقتصاديات المتنوعة مقارنة بدول الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك"، ويشكل كل من قطاع النفط والغاز الهيكل الأساسي للاقتصاد الإيراني، ويساهم بنسبة لا يستهان بها في الايرادات الحكومية، ولكن دون شك تتوافر امكانيات قوية لنمو القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصلب والنسيج والسيارات وقطاع الخدمات وكذلك الزراعة وهو المصدر الرئيسي الثاني بعد النفط للتصدير[٧٧].

ويستمد الاقتصاد الإيراني قوته من النمو الذاتي، في ظل عدم وجود مشاكل هيكلية قوية في داخله، وقدرته على التصدي لأي صدمات خارجية والتي نتجت عن تشديد العقوبات الاقتصادية، إذ حقق الاقتصاد الإيراني معدلات نمو مرتفعة منذ ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٥ وفق بيانات صندوق النقد الدولي، وبلغ متوسط النمو حوالي ٦.٤% سنوياً، أما نسبة الاستثمارات في الاقتصاد الإيراني لإجمالي الناتج المحلي تبلغ حوالي ٣٦% مقارنة بنسبة ٢١% على المستوى العالمي، وهذا يعني أن هناك معدلات تراكم لرأس المال والثروة في إيران بشكل كبير إذا ما قورنت بالمعدلات الدولية، ويتمتع الاقتصاد الإيراني بنسبة عالية من الاحتياطات للعملات الاجنبية[٧٨].

أما حول مدى إدراك العقوبات الاقتصادية الدولية منذ عام ٢٠٠٦ لم تأخذ هذه العقوبات في تلك المرحلة بخبرة إيران التاريخية والقدرة التي تمتلكها من أجل استيعابها والتكيف معها، ويعود السبب في ذلك إلى استراتيجية التدرج التي سارت بها العقوبات من حيث درجة قوتها، والسبب في ذلك هو المصالح التي تجمع بين إيران ودول مجلس الامن "بريطانيا وفرنسا والصين وروسيا" والدول الاخرى ذات الثقل الدولي كألمانيا واليابان، وبداية القرارات الدولية بحق إيران كانت عام ٢٠٠٦ والتي شملت حظراً تجارياً ومالياً على السلع والخدمات والتكنولوجيا المتعلقة بالبرنامج النووي ومعاقبة الاشخاص والمؤسسات الذين لهم علاقة بالبرنامج[٧٩].

وقد تأثر الاقتصاد الإيراني بشكل أو بآخر منذ فرض العقوبات الاقتصادية الأوروبية عليه، وتطبيقاً لذلك وحول أثرها على كل قطاع من قطاعات نجد أن **النفط** هو السلعة الاستراتيجية للاقتصاد الإيراني، وشكل حوالي ٨٠% من الصادرات الإيرانية والتي ساهت في ٦٠% من دخل الدولة و ٧٨% من النقد الاجنبي، وتم استهداف النفط الإيراني بالمقاطعة من الإتحاد الأوروبي وشملت حظر شراء ونقل النفط الخام والغاز الطبيعي من إيران إلى الإتحاد الأوروبي، وهذا بدوره ألحق بالاقتصاد الإيراني خسائر فادحة ،إذ إنخفض في أكتوبر ٢٠١٢ سعر صرف الريال الإيراني لمستوى قياسي امام الدولار، وفقد ٥٠% من قيمته ،وتراجع الناتج المحلي الإيراني بتسبة ٠.٩% نظراً لإنخفاض صادرات النفط من ٢.٨ مليون برميل يومياً عام ٢٠١١ إلى ما دون المليون برميل يومياً في يوليو ٢٠١٢[٨٠].

ونتيجة فرض العقوبات الأوروبية على القطاع النفطي، تسبب ذلك في إلحاق أضرار جسيمة بقطاع النفط الإيراني، شملت قرار حظر استيراد النفط ومشتقاته من إيران وحظر أي معاملة مالية تتعلق باستيراد النفط الإيراني خاصة عمليات التأمين على حمولة ناقلات النفط ، وقرار بفرض عقوبات على كل الخدمات المتعلقة بالطاقة كالتأمين وإعادة التأمين وخدمات الملاحة والتقنيات المتعلقة بتطوير إنتاج النفط والغاز، وكان لمثل هذه القرارات تأثير مباشر على صادرات إيران الموجهة لأوروبا[٨١] .

ورغم أن **الناتج المحلي الاجمالي لإيران** حقق نجاحاً عام ٢٠١٤ ليصل إلى حوالي ٤.٤ مليار دولار، إلا أن الفترة الممتدة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٤ شهدت تراجع في نمو الناتج الإيراني، فبعد معدل نمو وصل إلى ٦.٦% في عام ٢٠١٠ انخفض إلى ٣.٩% عام ٢٠١١ وتحول إلى معدلات سالبة وصلى إلى -٦.٦% وفي عام ٢٠١٤ تحول المعدل إلى نسبة ايجابية، ويعود ذلك إلى تأثير العقوبات التي فرضت عليها[٨٢].

ويلعب **القطاع المالي** دوراً مهماً في نمو الاقتصاد الإيراني، خاصة في ظل تطور الأوراق المالية المتداولة من قبل المستثمرين سواء أكانوا أفراداً أو مؤسسات في سوق طهران للأوراق المالية، وضمت حوالي ٤٢٠ شركة، وصدر قانون جديد للأوراق المالية عام ٢٠٠٥ وارتكز على زيادة عمليات الشفافية والافصاح، إلا أن أداء البورصة تأثر كثيراً بسبب العقوبات الدولية، ففي عام ٢٠١٥ بلغت قيمة رأس المال نحو ١١٦.٦٣٨ مليار دولار وهي نسبة تقل بمعدل ٤٨.٢% عن عام ٢٠١٣،ومقارنة ما قبل فرض العقوبات شهد سوق الأوراق المالية الإيراني زخماً كبيراً، وتدل المؤشرات البورصة الإيراني أن هناك انخفاض بنحو ٢١.١٣% نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة بعام٢٠١٣ [٨٣].

وتُعّد إيران من أكثر بلدان الشرق الأوسط إكتظاظاً بالسكان وهذا ساهم في زيادة **الاستثمار الاجنبي**، ألا أن تدفقات الاستثمار لإيران يعتبر متدني مقارنة بدول أخرى، ويعزى ذلك ليس فقط إلى العقوبات المفروضة عليها في ذلك الوقت وإنما أيضاً إلى محدودية دور القطاع الخاص في الاقتصاد الإيراني.

ويُعّد **قطاع السيارات** من أكثر القطاعات نمواً ،إذ يحتل المركز الثاني على مستوى الجمهورية الإيرانية قبل تشديد العقوبات الدولية عليها عام ٢٠١٢ ووصلت الصناعات ذروتها عام ٢٠٠٩. واعتدت إيران على شركائها الاجانب خاصة كل من فرنسا وألمانيا في انتاجها للسيارات تحت علامة تجارية (بيجو، كيا، نيسان) وغيرها من العلامات التجارية، ووصل إنتاج إيران للسيارات عام ٢٠١٥ حوالي ١.٣٩٤ مليون سيارة وهو مستوى اقل من ٢٠١١ الذي وصل إلى ١.٤٦ مليون سيارة، ويعود سبب الاضطرابات التي شهدتها صناعة السيارات عدم قدرة إيران من استيراد مستلزماتها الانتاجية بفعل العقوبات الدولية[٨٤]

وبعد أن توصلت إيران لإتفاق (٥+١) مع القوى الغربية، والذي بمقتضاه تم رفع العقوبات الغربية عنها حاولت إيران إنعاش اقتصادها واخراجه من العزلة الدولية، بعد الخلافات السياسية العميقة حول برنامجها النووي، والعقوبات الدولية والغربية عليها منذ ٢٠٠٦ والتي تم تشديدها عام ٢٠١٢ إثر تطوير برنامجها النووي، فأسهمت العقوبات الاقتصادية إلى إنهاك الاقتصاد الإيراني، وأدت إلى قطع مصدراً أساسياً من مصادر تمويل الموازنة الإيرانية كالنفط والغاز للخارج، ومنع الاستثمار الاجنبي، إلا أن ذلك لم يستمر، فمع رفع العقوبات الاقتصادية على إيران ساهم ذلك في تحسين اقتصادها على أكثر من مستوى سواء في جانب زيادة الصادرات النفطية وغير النفطية ، وتقليل تكلفة التجارة والمعاملات المالية والتجارية، وعودة الاستثمارات الأجنبية[٨٥]، وهذا ما سيتم تناوله لاحقاً.

ثانياً: أثر رفع العقوبات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد الإيراني

إنتعشت التوقعات حول الوضع الاقتصادي لجمهورية إيران بعد التوصل إلى اتفاق (٥+١) مع المجموعة الدولية، خاصة أن العقوبات الاقتصادية التي فرضت على إيران أدت إلى تأزم الأوضاع الاقتصادية خاصة بعد تشديدها عام ٢٠١١، ورفع العقوبات الاقتصادية أدى إلى تحسن الاقتصاد الإيراني تدريجياً، ولم يشمل قطاع النفط فقط ، وإنما قطاعات أخرى مثل السيارات والسوق المالي والاستثمارات الأجنبية[٨٦].

بدأ الاقتصاد الإيراني ينمو منذ عام ٢٠١٦، إذ تجاوزت نسبة النمو التوقعات على اساس الزيادة في إنتاج النفط وصادراته بعد رفع العقوبات الدولية، وسجل الاقتصاد الإيراني معدل نمو قياسياً بلغ ١٣.٤% وفقاً للناتج المحلي الإجمالي الجديد وفق البنك المركزي الإيراني، واستمر قطاع النفط يلعب دوراً حاسماً في المالية العامة والحسابات الخارجية، وزاد الانتاج الإيراني عام ٢٠١٦ وزادت الصادرات وأدت إلى تحسن مستمر وفائض في الحساب الجاري ووصلت إلى ٣.٩% من الناتج المحلي الاجمالي[٨٧].

بلغ الناتج المحلي الاجمالي في إيران حوالي ٤٣٩.٥ مليار دولار عام ٢٠١٧، وفي ظل رفع العقوبات الدولية تبنت إيران استراتيجية شاملة تسعى إلى تطبيق إصلاحات وهذا وفق وثيقة الرؤية التي اعتمدتها الحكومة وتمتد حتى ٢٠ عاماً، وخطة التنمية الخمسية السادسة والتي تمتد من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٦، وفي ظل حدوث انكماش في الاقتصاد الإيراني عام ٢٠١٥ و عام ٢٠١٦، إلا أن عام ٢٠١٧ شهد معدل نمو سنوي لإجمالي الناج المحلي الحقيقي بنسبة ٤.٥% بتكلفة عوامل الانتاج، ومن أكثر القطاعات التي ساهمت بشكل رئيسي هو **قطاع النفط** حيث بلغ ٣.٢% من النمو في الاقتصاد[٨٨].

وأوضح محافظ البنك المركزي الإيراني "ولي الله سيف" ان النمو الاقتصادي وصل حوالي ١.٩% خلال ٩ أشهر دون احتساب النفط ، ووصل الناتج المحلي الاجمالي إلى ١١.٦% خلال ٩ أشهر من عام ٢٠١٧. وانخفض معدل التضخم ووصل إلى ٨.٧%[٨٩].

وفي عام ٢٠١٧ شهد القطاع النفطي تدهوراً بشكل كبير اذ وصل الانتاج إلى ٢.٥ مليون برميل يومياً، وارتفاع معدل التضخم إلى ١١.٢%. وزيادة في معدل البطالة، وتزايد العجز في الميزانية العامة بسبب انخفاض عائدات النفط بشكل حاد[٩٠].

ورغم التطور الذي شهدته إيران بعد رفع العقوبات عن اقتصادها، إلا أن ذلك لا يعني أن اقتصادها في تطور مستمر، ففي ٢٤ من شهر تموز عام ٢٠١٨ أجرت الحكومة الإيرانية تغييراً في تشكيلة الفريق الاقتصادي على أثر الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها، فقد سجل

الاقتصاد الإيراني تراجعاً ملحوظاً خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٨، ولم يتمكن البنك المركزي من وقف نزف العملة المحلية مقابل الدولار، وعبر (روحاني) عن ذلك قائلاً: "الوضع اليوم يتطلب جلب قوة جديدة بروح جديدة.. آمل أن نرى تطورات جيدة في القضايا النقدية والاقتصادية والمصرفية بفضل اختيارنا التكتيكات والاساليب الملائمة."[٩١].

المبحث الرابع

إدارة (ترامب) وأثرها في مسار العقوبات الاقتصادية الأوروبية على إيران

تريد إدارة الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) تجفيف منابع العملات الصعبة التي تحصل عليها إيران ، فتذهب بشكل مباشر نحو النفط، المغذي الرئيسي لخزينة طهران بما تحتاجه لتصنع تأثيراً ممتداً ومثيراً للجدل في منطقة الشرق الأوسط، فيرى (ترامب) أنه في حالة أصبحت إيران غير قادرة على تأمين ما يكفي من الدولار واليورو، لن تستطيع تسديد فواتير حلفائها ودفع رواتبهم وصناعة دعاية موالية لها تساهم في تثبيت أجندتها الإقليمية المناهضة لواشنطن وحلفائها في المنطقة، ويتقاطع هذا مع جزء كبير من المطالب الـ ١٢ التي كان وزير الخارجية الأمريكي، (مايك بومبيو)، قد رفعها في آيار/ مايو من عام ٢٠١٨ حين خرجت أميركيا من الاتفاق النووي، والتي ينصب معظمها حول الدور الإقليمي لإيران والممتد من العراق إلى اليمن وفلسطين ولبنان وسوريا، وبعد مرور مدة ليست بالقصيرة على خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، لا تبدو العقوبات وكأنها غيرت من خارطة التأثير الإيراني في المنطقة[٩٢].

وبالرغم من تأثير العقوبات الامريكية على إيران اقتصادياً وعلى تحويلاتها لحلفائها في المنطقة، تحديدا حزب الله في لبنان والفصائل الفلسطينية، لكن الأثر الذي كان يبحث عنه (ترامب) لم يقع وأصبحت الحاجة أكبر لتشديد الخناق وإن كان هذا على حساب حلفاؤه واشنطن سيما الأوربيين منهم.

وحول الأحداث الاخيرة المتمثلة بفرض العقوبات من قبل واشنطن والانسحاب من الاتفاق النووي، أصدرت (فريدريكا موغيريني) الممثل الأعلى لسياسة الأمن والشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي ووزراء خارجية كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا، بياناً موحداً أكد على تأييدهم لخطة العمل الشاملة المشتركة، وأن الخطة تسعى إلى تنفيذ هدفها لضمان بقاء البرنامج النووي الإيراني سلمياً بشكل حصري، وعبرت القوى الأوروبية إنها ستحمي شركاتها التي تتعامل مع إيران ضد أي رد فعل عنيف قد تتلقاه من واشنطن، وأشارت أن الفوائد الاقتصادية هي جزء أساسي من الاتفاق[٩٣].

لم تكن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الدول الأوروبية على إيران إلا من اجل تحقيق هدف اساسي وهو تقويض البرنامج النووي، وقوتها الاقليمية، ولأن ما يربط العلاقة ما بين الطرفين هو المصالح، أطلق الاتحاد الأوروبي محاولة من أجل حماية الشركات الأوروبية من العقوبات الامريكية التي فرضها (ترامب ضد إيران) ، وصدرت التعليمات من الشركات الأوروبية بعد إسقاط الأعمال لتجارية مع إيران، وسمحت الدول الأوروبية لشركات الاتحاد الأوروبي المتضررة من العقوبات مقاضاة الادارة الامريكية في المحاكم الوطنية للدول الاعضاء، وأشاد روحاني بموقف الاتحاد الأوروبي ورفضها للعقوبات[٩٤]

أجمعت الدول الأوروبية على رفضها لمثل هذه العقوبات، وأن تكون الشركات الأوروبية قادرة على مواصلة التجارة مع إيران ، ورفض وزير الاقتصاد الفرنسي (برونو لو مير) أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية "الشرطي الاقتصادي للعالم" "وإن الاتفاق الاستراتيجي مع إيران يربط الدول الأوروبية بمصالح لا يمكن نقضها" ،أما المانيا فترى (ميركل) بأن "انسحاب امريكا من الاتفاق هو مدعاة للقلق" ،ويملك الاتحاد الأوروبي مصالح اقتصادية مع إيران ، وكانت دول الاتحاد أكبر شريك تجاري لإيران حتى قبل توقيع الاتفاق النووي، وعزز الاتفاق عام ٢٠١٥ هذه الشراكة ، إذ بلغت قيمة الصادرات الأوروبية إلى إيران ١٣ مليار دولار عام ٢٠١٧ [٩٥].

وبالرغم من صعوبة ردم الهوة بين موقفي الاتحاد الأوروبي وإدارة (ترامب) في الشأن الإيراني ، إلا أن هناك عوامل متعددة تدفع الطرفين على إيجاد حد أدنى لأرضية مشتركة بينهما ، إذ ليس بمقدور الاتحاد الأوروبي أن يتجاهل سياسة (ترامب) على الرغم من محاولته أن يجد مسار خاص به فيما يتعلق بسياسة إيران وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية الامريكية المعاد فرضها ستقلل من أهمية الالتزام الأوروبي الاقتصادي مع إيران ، نظراً للهيمنة الامريكية في النظام المالي والدولي وإلى صغر حجم العلاقات مع إيران مقارنة بتلك التي تربط الاتحاد الأوروبي بأمريكا[٩٦].

فنجد ان السياسيين الأوروبيين لا يتمتعون بالقوة الكافية لإجبار الجهات الفاعلة الاقتصادية الأوروبية على القيام بأنشطة تجارية مع إيران نظراً إلى التهديدات الامريكية بفرض العقوبات عليها ، وهو ما يفسر قيام العديد من الشركات الأوروبية بوقف انشطتها مع إيران خوفاً من الغرامات الامريكية سواء مالية أم كانت تقضي بإقصائها من السوق الامريكية المهمة بشكل اكبر من السوق الإيرانية[٩٧] .

ومن جانب آخر ، تشكل سياسة الضغط الاقصى الامريكية تحدياً كبيراً بالنسبة لسياسة التعاون والتقارب التي يمارسها الاتحاد الأوروبي الذي يعلن دوما عن ضرورة الاستقرار بغرب

آسيا ، فمن مصلحته أن ينتقد أكثر السلوك الإيراني الاقليمي[٩٨]، وأخيراً لا يمكن أن يقتصر سبب الفجوة القائمة بين الاتحاد الأوروبي وامريكا في شأن إيران على الرئيس (ترامب) وحده ، فمن المرجح أن تستمر الهواجس المتعلقة بالسلوك الإيراني إلى ما بعد الإدارة الامريكية الحالية نظراً لإستمرار سياسات إيران الاقليمية[٩٩]، وحتى في حال مغادرة (ترامب) للحكم ، سيظل الاتحاد الأوروبي يتعامل مع مسائل مقلقة متعددة يثيرها حلفاؤه وشركاؤه الذين سيضغطون من أجل إتباع مقاربة أكثر حسماً من تلك التي تفضلها أوروبا عادةً ، لذلك تكمن مصلحة الاتحاد الأوروبي الاقتصادية والجيوسياسية في تشجيع العثور على أرضية مشتركة عبر أطلسية تجاه إيران والمنطقة .

إن الدوافع الأوروبية ومشاركتها في فرض العقوبات على إيران هي من أجل منع سباق التسلح وتصعيد أسلحة الدمار الشامل، وتفرد الاتحاد الأوروبي بأن تكون الوحيدة التي تملك مصادر تأمين الوقود، يعني ذلك سعي الدول الأوروبية إلى ضمان مصالحها مع إيران ، فالهدف الاساسي من فرض العقوبات هو تقويض القوة النووية والقوة الاقليمية، ولكن لا ترغب الدول الأوروبية في خسارة الشريك التجاري الاساسي وهو إيران ، ورغم أن الوضع الاقتصادي الإيراني بدأ في حالة تحسن بعد رفع العقوبات وتوقيع الاتفاق النووي، إلا أن المؤشرات للعامين السابقين تشير بوجود مشاكل داخلية تعاني منها إيران حتى وإن أثرت العقوبات بشكل أو بآخر على اقتصادها، وما يُفهم اليوم من تصرف الدول الأوروبية إزاء العقوبات التي يفرضها (دونالد ترامب) على إيران والانسحاب من الاتفاق النووي، إنما يدل على أن المصالح هي المحرك الأساسي في العلاقات الدولية، وإن سلاح التفاوض أفضل من الحرب والمواجهة العسكرية.

الخاتمة:

تعرضت إيران إلى عقوبات دولية بصيغ جماعية وفردية منذ اندلاع أزمة الملف النووي الإيراني عام ٢٠٠٢، وبقيت علاقاتها مع أوروبا نشطة على مختلف المستويات خاصة العلاقات التجارية، دون اللجوء إلى إسلوب العقوبات، وبدأ التهديد الأوروبي بالعقوبات عام ٢٠٠٥ ضمن سياسة الجمع بين الضغوطات والمفاوضات.

وقد سعت الدول الأوروبية إلى فرض العقوبات الاقتصادية على إيران من أجل تحجيم دورها اقليمياً ومنع تسلحها، وحتى يأخذ ذلك اتجاهاً دولياً إعتبرت أن الملف النووي هو حجر الاساس، إذ حظي هذا الملف اهتماماً كبيراً من قبل الدول الغربية وخاصة الدول الأوروبية، لأنها رأت أنه يشكل تهديداً لأمنها واستقرارها، وإن إيران تسعى لإمتلاك الطاقة النووية من أجل

توظيفها لأغراض عسكرية يسهم في امتلاكها القنبلة النووية، أما إيران تحاول دائما أن تنفي هذه الادعاءات وتؤكد أن برنامجها النووي الهدف منه دعم قطاع الطاقة.

وترى أوروبا بأن سياسة فرض العقوبات الدولية هي سياسة أكثر صرامة من نتائج حرب يمكن أن تشن على إيران ، فالهواجس الامنية الأوروبية تأتي في المرتبة الأولى خاصة فيما يتعلق بالأمن النووي العالمي والذي يطلق عليه الارهاب ومحاولة الهيمنة الاقليمية، وايضاً إيران تشكل تهديد للأمن الأوروبي، لأن التطور الصاروخي مع التطور النووي سيجعل أوروبا هدفاً للآلة العسكرية الإيرانية في المستقبل القريب.

وإن العقوبات الأوروبية أثرت بشكل قوي على الاقتصاد الإيراني كون أن الدول الأوروبية وتحديداً الاتحاد الأوروبي هو شريك تجاري أساسي لإيران ، وعندما رفضت البنوك الأوروبية والمؤسسات المالية الدولية التعاون مع إيران كنتيجة للعقوبات، أدت إلى أضرار كبيرة بالتجارة الخارجية الإيرانية وخاصة ما يتعلق بالاستثمارات في مشاريع الغاز والبترول، واستطاعت إيران في تحدي العقوبات المفروضة عليها بالاعتماد على الذات في تحقيق النمو الاقتصادي وتطوير قدراتها التكنلوجية والعلمية وشهد اقتصادها تحسن طفيف جراء رفع العقوبات بعد توقيع الاتفاق النووي.

وأضعفت العقوبات الاقتصادية الأوروبية العلاقة ما بين الطرفين خاصة في ظل حاجة الدول الأوروبية إلى مصادر النفط والغاز، ونتيجة لذلك اتجهت الدول الأوروبية إلى تقويض الخلاف ما بين الاطراف وتهدئة الأوضاع على الساحة الدولية، وتم ذلك بتوقيع الاتفاق النووي (٥+١) وما تبعه من رفع العقوبات على إيران .

ويُعّد الملف النووي الايراني أحد ابرز نقاط الاختلاف والتباعد على صعيد العلاقات الدولية بين اوروبا وإيران خاصة بعد إصرار أيران على الاستمرار في تطوير برامجها النووية ومع الاحداث الاخيرة التي عبر عنها الرئيس الامريكي(ترامب) بفرض حزم جديدة من العقوبات على إيران والغاء الاتفاق النووي، إلا أن الدول الأوروبية وتحقيقاً لمصالحها وقفت موقفاً معاكساً ورفضت بأن تكون الولايات المتحدة الامريكية "الشرطي الاقتصادي للعالم" وسمحت الدول الأوروبية لشركات الاتحاد الأوروبي المتضررة من العقوبات مقاضاة الإدارة الامريكية في المحاكم الوطنية للدول الاعضاء.

ونظراً للهيمنة الامريكية في النظام المالي والدولي وإلى صغر حجم العلاقات الأوروبية مع إيران مقارنة بتلك التي تربطها بأمريكا، لجأت العديد من الشركات الأوروبية إلى وقف

انشطتها مع إيران خوفاً من الغرامات الامريكية سواء مالية أم كانت تقضي بإقصائها من السوق الامريكية المهمة يشكل أكبر من السوق الإيرانية.

وليس بمقدور الاتحاد الأوروبي أن يتجاهل سياسة (ترامب) على الرغم من محاولته أن يجد مسار خاص به فيما يتعلق بسياسة إيران وهو ما يؤثر قطعاً على تردي العلاقات الأوروبية الإيرانية في المجال الاقتصادي والسياسي .

الهوامش

[١] محمد خير جروان عبد الله الجروان ، أثر العقوبات الاقتصادية الدولية على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط من عام ٢٠٠١-٢٠١١،رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة اليرموك، الأردن،٢٠١٣،ص ص ١٨-٢٣.

[٢] منى محمد الطائي ، التحليل الاقتصادي لآلية العقوبات الاقتصادية في الأزمات الدولية: دراسة في النظرية والتطبيق، مجلة النفط والتنمية، العدد ٢ ، بغداد ، ١٩٨٩،ص١٠١.

[٣] عبد الحسين شعبان، العقوبات الاقتصادية وحقوق الانسان، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥١ ،لبنان، يناير ٢٠٠٠،ص١٣٠.

[٤] حكيمة بريك ، الازدواجية في توقيع العقوبات الدولية، مجلة دراسات، العدد ٥٦ ، الجزائر يوليو ٢٠١٧،ص٢٩٦.

[٥] قاسم محمد أبو دست ،سياسة العقوبات الاقتصادية الدولية ونتائج التطبيق في الحالة الإيرانية، مجلة النهضة، العدد ٢ ،مصر، ابريل ٢٠١٣،ص١٥٣.

[٦] المصدر نفسه، ص ٥٨.

[٧] فهد مزبان الخزار ، الأبعاد الاستراتيجية للعقوبات الدولية المفروضة على إيران وتداعياتها المحتملة، مجلة آداب البصرة، العدد ٦٦، العراق، ٢٠١٣،ص٢٥٦.

[٨] بازع عبد الصمد ، العقوبات الاقتصادية الدولية، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٤٠٤٩ ،العراق ،آذار ٢٠١٣، ص٢٩٧.

[٩] حكيمة بريك، الازدواجية في توقيع العقوبات الدولية، المصدر السابق، ص٢٩٧.

[١٠] تبينة عادل ، العقوبات الاقتصادية الدولية بين الشرعية والاعتبارات الإنسانية، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،٢٠١٢، ص ص١٤-١٥.

[١١] محمد العوايشة ، العقوبات الاقتصادية كأداة في السياسة الخارجية الامريكية في الفترة الممتدة من ١٩٩٠-٢٠٠٠: دراسة حالة، الجامعة الاردنية، الأردن، ٢٠٠٢، ص ٢٦.

[١٢] أيمن أديب الهلسه ، العقوبات الاقتصادية لمجلس الامن واشكاليات تطبيقها، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد ٣ ، الأردن، ٢٠٠٨، ص ١٤١.

[١٣] هواري بلحسان، الأساس القانوني لتوقيع العقوبات الاقتصادية الدولية بمنظمة الامم المتحدة، مجلة المتوسط للدراسات القانونية والقضائية، العدد ١، الرباط، ٢٠١٦، ص٣٣١.

[١٤] بيتر رودولف، العقوبات في السياسة الدولية: نظرة على نتائج الدراسات والابحاث، ط ١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٧، ص ص ١٩-٢٠.

[١٥] هواري بلحسان، الأساس القانوني لتوقيع العقوبات الاقتصادية الدولية ، المصدر السابق ،ص ٢٣٥.

[١٦] محمد العوايشة، العقوبات الاقتصادية كأداة في السياسة الخارجية الامريكية ، المصدر السابق، ص ٢٧.

[١٧] محمد عزيز شكري، مدخل إلى القانون الدولي العام، ط١، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٩٨، ص ٤٨١.

[١٨] المصدر نفسه ، ص ٤٨٠.

[١٩] هواري بلحسان، الأساس القانوني لتوقيع العقوبات الاقتصادية الدولية، المصدر السابق ، ص٥٩٢.

[٢٠] قاسم محمد أبو دست، سياسة العقوبات الاقتصادية الدولية ،المصدر السابق، ص ٦٣.

[٢١] محمد عزيز شكري، مدخل إلى القانون الدولي العام ، المصدر السابق، ص ٤٨٠.

[٢٢] تبينة عادل ،العقوبات الاقتصادية الدولية بين الشرعية والاعتبارات الإنسانية ، المصدر السابق ، ص ٦٠.

[٢٣] جهاد يوسف عبد الرحمن، العقوبات الاقتصادية وحقوق الإنسان، مجلة تسامح، العدد ١ ،عمان، يناير ٢٠٠٠، ص ٢٥.
[٢٤] نزيرة الأفندي، ظلال السياسة في أداة العقوبة الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٩ ،القاهرة، يناير ٢٠١٥،ص١٤٢.
[٢٥] علي فتح الله نجاد ،أوروبا ومستقبل سياستها ازاء إيران ، ط١، مركز بروكنجز، الدوحة ،٢٠١٨، ص ٣٧.
[٢٦] محمد العوايشة، العقوبات الاقتصادية كأداة في السياسة الخارجية الامريكية ، المصدر السابق ، ص ٣٧.
[٢٧] ميثاق الامم المتحدة ، ١٩٤٥.
[٢٨] المصدر نفسه .
[٢٩] محمد العوايشة، العقوبات الاقتصادية كأداة في السياسة الخارجية الامريكية ، المصدر السابق ، ص ٣٧.
[٣٠] تبينة عادل ،العقوبات الاقتصادية الدولية بين الشرعية والاعتبارات الإنسانية ، المصدر السابق ، ص ٣٧.
[٣١] هواري بلحسان، الأساس القانوني لتوقيع العقوبات الاقتصادية ، المصدر السابق ، ص ص ٣٤١-٣٤٢.
[٣٢] ميثاق الامم المتحدة ، ١٩٤٥.
[٣٣] هواري بلحسان، الأساس القانوني لتوقيع العقوبات الاقتصادية ، المصدر السابق ، ص ص ٢٥٠-٢٥٢.
[٣٤] محمد العوايشة، العقوبات الاقتصادية كأداة في السياسة الخارجية الامريكية ، المصدر السابق، ص ص ٥٣-٥٤.
[٣٥] معمر عطوي ، العقوبات الدولية على إيران: محاصرة دولية معقدة، مجلة شؤون الأوسط ،العدد ١٣٧،بيروت،خريف ٢٠١٠ ، ص٢٥.
[٣٦] نبيل شبيب، وآخرون،أوروبا والعقوبات المحتملة على إيران : المصالح والمخاوف"، ط١، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ،٢٠١٠ ، ص ٣٥.
[٣٧] يوسف ابراهيم كمال ،اثر العقوبات الدولية على الاقتصاد الإيراني، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ٣، مصر، يوليو ٢٠١٠ ، ص ٢١٠.
[٣٨] حبيب فياض، البرنامج النووي الإيراني والقرارات الدولية، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٢٩، لبنان ،صيف ٢٠٠٨، ص ص ١٠٧-١٠٨.
[٣٩] سهيلة عبد الانيس محمد، العلاقات الإيرانية –الأوروبية: الأبعاد وملفات الخلاف، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٧ ، ص ص ١٠-٢٠.
[40] Ricardo Alcfaro & Erik Jones,European security, Roma:2011, P.20.
[٤١] هاشم أجريد الخوالدة، السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (١٩٩١-٢٠١٢)،رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٣، ص ٢٣٣.
[٤٢] منى محمد الطائي، التحليل الاقتصادي لآلية العقوبات الاقتصادية في الأزمات الدولية، المصدر السابق ، ص ٤١.
[٤٣] زينب عباس حسن ، تاريخ الملف النووي الإيراني وانعكاساته على العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية وأمن المنطقة العربية حتى عام ٢٠١٣، مجلة آداب البصرة، العدد٧٤، جامعة البصرة العراق،٢٠١٥، ص ١٣.
[٤٤] محمد عبد الرحمن العبيدي، أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوروبي منه ٢٠٠٢-٢٠٠٨، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، العدد ٢، العراق، ٢٠٠٩ ، ص ٦٤.
[45] Register of international sanctions against Iran"Reuter, Jan 2012,P.30.
[٤٦] أسماء أمينة قاسم، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الامريكية تجاه إيران وانعكاساتها على دول المنطقة ٢٠٠٣-٢٠١٤،رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجيلاني بونعامة، الجزائر، ٢٠١٥ ، ص ص ٩٥-٩٦.
[47] Dilip Hiro,Iran's Nuclear Issue,Common Dreams,3December 2004,P.35.
[٤٨] حبيب فياض ، البرنامج النووي الإيراني والقرارات الدولية ، المصدر السابق ، ص ١٠٨.
[٤٩] أعلية علاني، الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته عربياً ودولياً، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٣٨، لبنان، أغسطس ٢٠١٥، ص ١١٢.
* مجموعة (٥+١): هي مجموعة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن في الأمم المتحدة وهي الولايات المتحدة الامريكية، وفرنسا، وبريطانيا، وروسيا، والصين، فضلاً عن المانيا، والتي تتولى المفاوضات مع ايران حول برنامجها النووي، وكان الاتفاق ثمرة مفاوضات طويلة لأكثر من سبع سنوات وبني على نتائج الاتفاق المؤقت الموقع بينهم عام ٢٠١٣ ويتكون الاتفاق من نصوص ومواد ضابطة للمراحل والمكونات الاساسية الإجراءات التطبيقية اضافة الى خمسة ملاحق تفصيلية ويقع في ١٥٩ صفحة ومدون باللغة

الإنجليزية. للمزيد ينظر: بكر البدور، "ملخص الاتفاق النووي الايراني" ،مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد ٧٣ ، الاردن ٢٠١٥،ص ص ١٣٩-١٥٣.

[٥٠] المصدر نفسه.

[٥١] فتيحة ليتيم، الاتفاق النووي الإيراني: أبعاد وتداعيات، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٥٢ لبنان، شتاء ٢٠١٦، ص ٩٨.

[٥٢] هيئة التحرير، أيرز بنود الاتفاق النووي، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٥١، لبنان، صيف ٢٠١٥،ص ص٤٥-٤٧.

[٥٣] جواد الحمد، تحليل الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد ٧٣، الأردن ،خريف ٢٠١٥،ص٩٨.

[٥٤] حسين الكرعاوي و هيثم صوان، الإدارة الامريكية الجديدة ومستقبل الاتفاق النووي الإيراني بين مشهدي الإلغاء وتشديد العقوبات الاقتصادية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٠، العراق، ٢٠١٨، ص ص ٥-٧.

[٥٥] موسى عاصي، الاتحاد الأوروبي يرى في الاتفاق النووي مع إيران مفتاحاً للأمن، صحيفة النهار ،تشرين الأول ٢٠١٧،الموقع: ، http://cutt.us/hRDDS تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٥/١٢

[٥٦] المصدر نفسه.

[57] Ahmad Hasan, "Iran rejects US offer to hold talks and says Washington has overturned a previous agreement," Reuters (Sep 2018),P.32.

[٥٨] قانون داماتو: قانون عقوبات أقره الرئيس الامريكي السابق (بيل كلينتون) في ٥ آب ١٩٩٥، ويتضمن عقوبات على الشركات الأجنبية التي تتعامل مع كل من ليبيا وايران في مجال النفط والغاز. للمزيد ينظر: ياسين مجيد، أبعاد تعديل داماتو، مجلة شؤون الاوسط، العدد ٧٣ لبنان، ١٩٩٨،ص ص ١١٦-١١٩.

[٥٩] محمد عبد الرحمن العبيدي، أزمة الملف النووي الإيراني ، ص ص ٦٨-٦٩.

[٦٠] عمر سعدي الموسوي، الاتفاق النووي بين إيران ودول ٥+١: دراسة تحليلية ،ط١،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين،٢٠١٧ ، ص ١٢٧.

[٦١] سهيلة عبد الانيس محمد، العلاقات الإيرانية –الأوروبية: الأبعاد وملفات الخلاف ، ص ٩٢.

[٦٢] معمر عطيوي ، العقوبات الدولية على إيران ، المصدر السابق ، ص ٢٤٥.

[63] The Security Council receives reports from some 90 countries on sanctions against Iran," UN (Dec 2007),P.72.

[64] Chairman of the sanctions committee on Iran submits his report to the Security Counci," UN (Aug 2008),P.44.

[65] The Security Council is imposing further sanctions on Iran over its nuclear activities." UN (Jun 2010),P.13.

[٦٦] هاشم أجريد الخوالدة، السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني ، المصدر السابق ، ص ١٠٤.

[٦٧] أبركان نجاة، الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوروبية وسياسة المواجهة الامريكية، مجلة الفكر، العدد ١٢،الرياض، ٢٠١٥، ص ٢٩٣.

[٦٨] محمد عبد الرحمن العبيدي، أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوروبي ، المصدر السابق ، ص٢٤١.

[٦٩] نبيل شبيب، وآخرون، أوروبا والعقوبات المحتملة على إيران ، المصدر السابق ، ص ٤٢.

[٧٠] محمد عبد الرحمن العبيدي، أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوروبي ، المصدر السابق ، ص ٣٥.

[٧١] العقوبات المفروضة على إيران دولية وامريكية وأوروبية: إعادة الفرض ضمانة المجتمع الدولي لالتزام طهران بالاتفاق النووي صحيفة الشرق الأوسط ،يناير ٢٠١٦.الموقع : https://aawsat.com ، تاريخ الزيارة : ٢٠١٩/١/١٦.

[٧٢] نبيل شبيب، وآخرون، أوروبا والعقوبات المحتملة على إيران ، المصدر السابق ، ص ٤٤.

[٧٣] عامر كامل أحمد، موقف الترويكا الأوروبية من البرنامج النووي الإيراني، دراسات دولية، العدد ٥٠ ،العراق، ٢٠١١،ص٦٨.

[٧٤] قاسم محمد أبو دست، سياسة العقوبات الاقتصادية الدولية ونتائج التطبيق ، المصدر السابق ،ص ص ٨٠-٨١.
[٧٥] حكيمة بريك، الازدواجية في توقيع العقوبات الدولية، المصدر السابق ، ٢١٣.
[٧٦] أبركان نجاة، الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوروبية وسياسة المواجهة الامريكية، المصدر السابق، ص ١٩٦.
[٧٧] إدارة البحوث والدراسات، القوى الداخلية في المجتمع الإيراني، المحور الثاني: القوى الاقتصادية ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ملفات بحثية، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٥، ص ١.
[٧٨] مغاوري شلبي علي، الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٨ ،القاهرة، ابريل ، ص ١٢٤.
[٧٩] محمد خير جروان عبد الله الجروان، أثر العقوبات الاقتصادية الدولية ، المصدر السابق ، ص ١٥٣.
[٨٠] شعبان عبده أبو العز المحلاوي، العقوبات الاقتصادية على إيران وتأثيرها على منظومة العلوم والتكنولوجيا الإيرانية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٦٣ ، مصر، أغسطس ٢٠١٧ ، ص ص ٧٦٢-٧٦٣.
[٨١] عبد العزيز الدوسري، أثر العقوبات الدولية على قطاع النفط الإيراني، مجلة دراسات، العدد ٢ ،الجزائر، ٢٠١٧،ص١٠٥.
[٨٢] المصدر نفسه ، ص ٥٤٨.
[٨٣] إدارة البحوث والدراسات، القوى الداخلية في المجتمع الإيراني ، المصدر السابق ، ص ص ٧-٨.
[٨٤] المصدر نفسه ، ص ٤.
[٨٥] عبد الحافظ الصاوي، "النتائج الاقتصادية للاتفاق النووي الإيراني ورفع العقوبات وانعكاس ذلك على الصراع في المنطقة،المركز العربي للدراسات الانسانية ،القاهرة،.٢٠١٩، ص ٢٠.
[86] Ahmad Shams Eldin lila, "The future of Iran's economy after the lifting of international sanctions," international Institute for Iranian Studies, may 2016,P.154.
[٨٧] ابراهيم الغيطاني، تحول مشروط: التأثيرات الاقتصادية لرفع العقوبات عن إيران ،مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠١ ،القاهرة، يوليو ٢٠١٥ ، ص ٣٤.
[88] The World Bank: "Iran Economic Monitor: Sustaining Growth: The challenge of Job Creation," Jan 2018,P.77.
[89] The World Bank: "Islamic Republic of Iran, Apr 2018,P.31.
[90] Central Bank, "Economic growth touched 1.9% below oil," 2018,PP.11-12.
[٩١] حسين مشتت الكرعاوي، الادارة الامريكية ومستقبل الاتفاق النووي الإيراني بين مشهدي الالغاء وتشديد العقوبات الاقتصادية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٠ العراق، ٢٠١٨ ، ص ١٦.
[٩٢] العقوبات الأمريكية على إيران : هل تغير خارطة التأثير الإيراني في الشرق الأوسط، BBC، 28/4/2019، انصات شخصي، تاريخ:١/٦/٢٠١٩.
[93] "European Commission: We deeply regret" Washington's sanctions against Iran," CNN, USA (Age 2018),P.113.
[94] Daniel Boffey and other's, " EU acts to protect firms from Donald Trump's sanctions against Iran Companies told to ignore White House demands to drop all business with Iran," The Guardian, Age 2018,P.70.
[٩٥] تقرير بعنوان مخاوف أوروبية من العقوبات الامريكية على إيران ، قناة الجزيرة ، انصات شخصي ،١١/٥/ ٢٠١٨
[٩٦] علي فتح الله نجاد ،أوروبا ومستقبل سياستها ازاء إيران ، المصدر السابق ، ص ٤.
[٩٧] وليد محمود احمد، استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية للأمن الأوروبي بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات اقليمية ، العدد ٣٩، مجلد١٣، مركز الدراسات الاقليمية ،جامعة الموصل، العراق،٢٠١٩ ، ص ٢٠٨.
[٩٨] هيثم كريم ، التداعيات الاقتصادية المحتملة الاتفاق النووي الإيراني ، مجلة قضايا سياسية، العدد٤١،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، العراق ، ٢٠١٥ ، ص ١٣٥.
[٩٩] حسين مشتت، هيثم كريم، الادارة الأمريكية الجديدة ومستقبل الاتفاق النووي الإيراني بين مشهدي الالغاء وتشديد العقوبات الاقتصادية ،مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،العدد٦٠، مجلد٦٠،الجامعةالمستنصرية،العراق،٢٠١٨،ص١٤.

قائمة المصادر :

اولاً: المصادر العربية

– أسماء أمينة قاسم، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الامريكية تجاه إيران وانعكاساتها على دول المنطقة ٢٠٠٣–٢٠١٤،رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجيلاني بونعامة، الجزائر، ٢٠١٥.

– حسين مشتت، هيثم كريم، الادارة الأمريكية الجديدة ومستقبل الاتفاق النووي الايراني بين مشهدي الالغاء وتشديد العقوبات الاقتصادية ،مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،العدد ٦٠،مجلد ٦٠،الجامعةالمستنصرية،العراق،٢٠١٨.

– ابراهيم الغيطاني، "تحول مشروط: التأثيرات الاقتصادية لرفع العقوبات عن إيران،" مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠١ ،القاهرة، يوليو ٢٠١٥.

– أبركان نجاة، الملف النووي الايراني بين دبلوماسية التفاوض الاوروبية وسياسة المواجهة الامريكية،" مجلة الفكر، العدد ١٢،الرياض، ٢٠١٥.

– إدارة البحوث والدراسات، "القوى الداخلية في المجتمع الإيراني، المحور الثاني: القوى الاقتصادية،" المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ملفات بحثية،القاهرة، أكتوبر ٢٠١٥.

– أعلية علاني، "الاتفاق النووي الايراني وتداعياته عربياً ودولياً، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٣٨، لبنان، أغسطس ٢٠١٥.

– العقوبات الأمريكية على إيران: هل تغير خارطة التأثير الإيراني في الشرق الأوسط، BBC، 28/4/2019، انصات شخصي، تاريخ:٢٠١٩/٦/١.

– أيمن أديب الهلسه، "العقوبات الاقتصادية لمجلس الامن واشكاليات تطبيقها،" مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد ٣ ، الأردن، ٢٠٠٨.

– بازع عبد الصمد، "العقوبات الاقتصادية الدولية،" مجلة الحوار المتمدن، العدد ٤٠٤٩، العراق ،آذار ٢٠١٣.

– بكر البدور، "ملخص الاتفاق النووي الايراني،" مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد ٧٣ الاردن، ٢٠١٥.

– بيتر رودولف، العقوبات في السياسة الدولية: نظرة على نتائج الدراسات والابحاث، ط ١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٧.

– تبينة عادل ،العقوبات الاقتصادية الدولية بين الشرعية والاعتبارات الإنسانية، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،٢٠١٢.

– تقرير بعنوان "مخاوف أوروبية من العقوبات الامريكية على ايران،" قناة الجزيرة ، انصات شخصي ،٥/١١/ ٢٠١٨.

– جهاد يوسف عبد الرحمن، "العقوبات الاقتصادية وحقوق الإنسان،" مجلة تسامح، العدد ١ ،عمان، يناير ٢٠٠٠ .

– جواد الحمد، "تحليل الاتفاق النووي الايراني وانعكاساته،" مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد ٧٣، الأردن ،خريف ٢٠١٥.

– حبيب فياض، "اليرنامج النووي الإيراني والقرارات الدولية،" مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٢٩، لبنان ،صيف ٢٠٠٨.

– حسين الكرعاوي و هيثم صوان، "الإدارة الامريكية الجديدة ومستقبل الاتفاق النووي الايراني بين مشهدي الإلغاء وتشديد العقوبات الاقتصادية،" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٠، العراق، ٢٠١٨.

– حسين مشتت الكرعاوي، "الادارة الامريكية ومستقبل الاتفاق النووي الايراني بين مشهدي الالغاء وتشديد العقوبات الاقتصادية،" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٠ العراق، ٢٠١٨.

– حكيمة بريك، "الازدواجية في توقيع العقوبات الدولية،" مجلة دراسات، العدد ٥٦ ، الجزائر يوليو ٢٠١٧.

– زينب عباس حسن ، تاريخ الملف النووي الايراني وانعكاساته على العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية وأمن المنطقة العربية حتى عام ٢٠١٣، مجلة اداب البصرة، العدد٧٤، جامعة البصرة العراق،٢٠١٥.

– سهيلة عبد الانيس محمد، العلاقات الإيرانية –الاوروبية: الأبعاد وملفات الخلاف، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٧.

– شعبان عبده أبو العز المحلاوي، "العقوبات الاقتصادية على ايران وتأثيرها على منظومة العلوم والتكنولوجيا الايرانية،" مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٦٣ ، مصر، أغسطس ٢٠١٧.

– عامر كامل أحمد، "موقف الترويكا الاوروبية من البرنامج النووي الايراني،" دراسات دولية، العدد ٥٠ ،العراق، ٢٠١١.
– عبد الحافظ الصاوي، "النتائج الاقتصادية للاتفاق النووي الايراني ورفع العقوبات وانعكاس ذلك على الصراع في المنطقة،" التقرير الاستراتيجي الثالث عشر: الامة في مواجهة الصعود الايراني_السعودي،" مجلة البيان والمركز العربي للدراسات الانسانية ،القاهرة.
– عبد الحسين شعبان، "العقوبات الاقتصادية وحقوق الانسان،" مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥١ ،لبنان، يناير ٢٠٠٠.
– عبد العزيز الدوسري، "أثر العقوبات الدولية على قطاع النفط الإيراني،" مجلة دراسات، العدد ٢ ،الجزائر، ٢٠١٧.
– علي فتح الله نجاد ،اوروبا ومستقبل سياستها ازاء ايران، ط١، مركز بروكنجز، الدوحة ،٢٠١٨.
– فتيحة ليتيم، "الاتفاق النووي الايراني: أبعاد وتداعيات،" مجلة شؤون الاوسط، العدد ١٥٢ لبنان، شتاء ٢٠١٦.
– فهد مزبان الخزار، "الأبعاد الاستراتيجية للعقوبات الدولية المفروضة على ايران وتداعياتها المحتملة،" مجلة آداب البصرة، العدد ٦٦، العراق، ٢٠١٣.
– قاسم محمد أبو دست، "سياسة العقوبات الاقتصادية الدولية ونتائج التطبيق في الحالة الإيرانية،" مجلة النهضة، العدد ٢ ،مصر، ابريل ٢٠١٣.

– محمد خير جروان عبد الله الجروان، أثر العقوبات الاقتصادية الدولية على السياسة الخارجية الايرانية تجاه الشرق الأوسط من عام ٢٠٠١–٢٠١١، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة اليرموك، الأردن،٢٠١٣.
– محمد عبد الرحمن العبيدي، "أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الاوروبي منه ٢٠٠٢–٢٠٠٨،" مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، العدد ٢، العراق، ٢٠٠٩.
– محمد عزيز شكري، مدخل الى القانون الدولي العام، ط١، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٩٨.
– معمر عطوي، "العقوبات الدولية على ايران: محاصرة دولة معقدة،" مجلة شؤون الأوسط، العدد١٣٧،لبنان، خريف ٢٠١٠.
– مغاوري شلبي علي، "الاقتصاد الايراني بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب،" مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٨ ،القاهرة، ابريل ٢٠٠٧.
– منى محمد الطائي، "التحليل الاقتصادي لآلية العقوبات الاقتصادية في الأزمات الدولية: دراسة في النظرية والتطبيق،" مجلة النفط والتنمية، العدد ٢ ، بغداد ، ١٩٨٩.
– موسى عاصي، "الاتحاد الأوروبي يرى في الاتفاق النووي مع ايران مفتاحاً للامن،" صحيفة النهار ،تشرين الأول ٢٠١٧،الموقع: http://cutt.us/hRDDS , تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١/١٢.
– ميثاق الامم المتحدة، ١٩٤٥.
– نبيل شبيب، وآخرون، "أوروبا والعقوبات المحتملة على ايران: المصالح والمخاوف"،ط١، مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة ،٢٠١٠.
– نزيرة الأفندي، "ظلال السياسة في أداة العقوبة الاقتصادية،" مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٩ ،القاهرة، يناير ٢٠١٥.
– هاشم أجريد الخوالدة، السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (١٩٩١–٢٠١٢)،رسالة ماجستير(غيرمنشورة)، جامعة الشرق الاوسط، الأردن، ٢٠١٣.
– هواري بلحسان، "الأساس القانوني لتوقيع العقوبات الاقتصادية الدولية بمنظمة الامم المتحدة،" مجلة المتوسط للدراسات القانونية والقضائية، العدد ١، الرباط، ٢٠١٦.
– هيثم كريم ، التداعيات الاقتصادية المحتملة الاتفاق النووي الايراني ، مجلة قضايا سياسية، العدد٤١،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، العراق ، ٢٠١٥.
– هيئة التحرير، "أبرز بنود الاتفاق النووي،" مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٥١، لبنان، صيف ٢٠١٥.
– وليد محمود احمد، استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية للامن الاوروبي بعد الحرب الباردة،مجلة دراسات اقليمية ، العدد ٣٩، مجلد١٣، مركز الدراسات الاقليمية ،جامعة الموصل، العراق،٢٠١٩.
– ياسين مجيد، "أبعاد تعديل داماتو،" مجلة شؤون الاوسط، العدد ٧٣، لبنان، ١٩٩٨.

– يوسف ابراهيم كمال، "اثر العقوبات الدولية على الاقتصاد الإيراني،" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ٣، مصر، يوليو ٢٠١٠

ثانياً: المصادر الاجنبية

- Ahmad Hasan, "Iran rejects US offer to hold talks and says Washington has overturned a previous agreement," Reuters (Sep 2018).
- Ahmad Shams Eldin lila, "The future of Iran's economy after the lifting of international sanctions," international Institute for Iranian Studies, may 2016.
- Central Bank, "Economic growth touched 1.9% below oil," 2018.
- Chairman of the sanctions committee on Iran submits his report to the Security Counci," UN (Aug 2008).
- Daniel Boffey and other's, " EU acts to protect firms from Donald Trump's sanctions against Iran Companies told to ignore White House demands to drop all business with Iran," The Guardian, Age 2018.
- European Commission: We deeply regret" Washington's sanctions against Iran," CNN, USA (Age 2018).
- Ricardo Alcfaro & Erik Jones,European security, Roma:2011.
- The Security Council is imposing further sanctions on Iran over its nuclear activities." UN (Jun 2010).
- The Security Council receives reports from some 90 countries on sanctions against Iran," UN (Dec 2007).
- The World Bank: "Iran Economic Monitor: Sustaining Growth: The challenge of Job Creation," Jan 2018.
-The World Bank: "Islamic Republic of Iran, Apr 2018.
Register of international sanctions against Iran"Reuter, Jan 2012.

List of sources:

First: Arab sources

- Abarkan Najat, The Iranian Nuclear File Between European Negotiating Diplomacy and American Confrontation Policy, "Al-Fikr Magazine, Issue 12, Riyadh, 2015.
- Abdel-Hafez Al-Sawy, "The Economic Results of the Iranian Nuclear Agreement and the Lifting of Sanctions and Their Reflection on the Conflict in the Region," The Thirteenth Strategic Report: The Nation in the Face of the Iranian-Saudi Rise, Al-Bayan Magazine and the Arab Center for Humanitarian Studies, Cairo.
- Areport entitled "European Fears of US Sanctions on Iran," Al-Jazeera Channel, Personal Listening, 5/11/2018.
- Asma Amina Kassem, The New Directions of the US Foreign Policy towards Iran and Their Implications for the Countries of the Region 2003-2014, Master Thesis (unpublished), Al-Gilani University, Bounama, Algeria, 2015.
- Bakr Al-Badour, "Summary of the Iranian Nuclear Agreement," Journal of Middle Eastern Studies, Issue 73, Jordan, 2015.
- Bazaa Abd al-Samad, "International Economic Sanctions," Journal of Al-Hiwar Al-Mutmadan, Issue No. 4049, Iraq, March 2013.
- Editorial Board, "The Most Important Articles of the Nuclear Agreement," Ash'on Al-Awsat Magazine, Issue 151, Lebanon, Summer 2015.

- Hashem Ajrid Al-Khawaldeh, American policy towards the Iranian nuclear program crisis (1991-2012), Master Thesis (unpublished), Middle East University, Jordan, 2013.
- Houari Belhassan, "The Legal Basis for Signing International Economic Sanctions at the United Nations Organization," Mediterranean Journal for Legal and Judicial Studies, Issue 1, Rabat, 2016.
- Hussein Al-Karawi and Haitham Sawan, "The New US Administration and the Future of the Iranian Nuclear Agreement Between the Scenes of Cancellation and Tightening of Economic Sanctions," Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, Issue 60, Iraq, 2018.
- Hussein Mashtat al-Karawi, "The American Administration and the Future of the Iranian Nuclear Agreement Between Scenes of Cancellation and Tightening of Economic Sanctions," Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, Issue 60, Iraq, 2018.
- Hussein Mashtat, Haitham Karim, the new US administration and the future of the Iranian nuclear agreement between the scenes of abolition and tightening of economic sanctions, Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies Journal, Issue 60, Volume 60, Al-Mustansiriya University, Iraq, 2018.
- Ibrahim Al-Ghitani, "Conditional Transformation: The Economic Impact of Lifting Sanctions on Iran," Al Siyasa Al Dawliya, Issue 201, Cairo, July 2015.
- Jawad Al-Hamad, "Analysis of the Iranian Nuclear Agreement and Its Implications," Journal of Middle Eastern Studies, Issue No. 73, Jordan, Fall 2015.
- Maghawri Shalaby Ali, "The Iranian Economy Between International Sanctions and the Possibilities of War," Al Siyasa Al Dawlia Magazine, Issue 168, Cairo, April 2007.
- Mona Muhammad Al-Taee, "Economic Analysis of the Economic Sanctions Mechanism in International Crises: A Study in Theory and Practice," Oil and Development Journal, Issue 2, Baghdad, 1989.
- Muammar Atwi, "International Sanctions on Iran: Surrounding a Complex State," Sho'on Al-Awsat, Issue 137, Lebanon, Fall 2010.
- Muhammad Abd al-Rahman al-Ubaidi, "The Iranian Nuclear File Crisis and the European Union's Position on It 2002-2008," College of Basic Education Research Journal, No. 2, Iraq, 2009
- Muhammad Al-Awaisheh, "Economic Sanctions as a Tool in the US Foreign Policy from 1990-2000: A Case Study," The University of Jordan, Jordan, 2002.
- Muhammad Aziz Shukri, Introduction to Public International Law, 1st Edition, Damascus University, Damascus, 1998.
- Muhammad Aziz Shukri, Introduction to Public International Law, 1st Edition, Damascus University, Damascus, 1998.
- Muhammad Khair Jarwan Abdullah Al-Jarwan, The Impact of International Economic Sanctions on Iran's Foreign Policy towards the Middle East from 2001-2011, Master Thesis (unpublished), Yarmouk University, Jordan, 2013.
- Musa Asi, "The European Union sees the nuclear agreement with Iran as a key to security," An-Nahar newspaper, October 2017, website: http://cutt.us/hRDDS, date of visit 01/12/2019.

- Nabil Shabib, et al., "Europe and Possible Sanctions on Iran: Interests and Fears," 1st Edition, Al Jazeera Center for Studies, Doha, 2010.
- Nazira Al-Afandi, "Shades of Politics in the Tool of Economic Punishment," Al Siyasa Al Dawliya, Issue 199, Cairo, January 2015
- Qasim Muhammad Abu Dust, "The Policy of International Economic Sanctions and Results of Implementation in the Iranian Case," Al-Nahda Magazine, Issue 2, Egypt, April 2013.
- Research and Studies Department, "Internal Forces in Iranian Society, Axis Two: Economic Forces," Egyptian Institute for Political and Strategic Studies, Research Files, Cairo, October 2015.
- US sanctions on Iran: Will they change the map of Iranian influence in the Middle East, BBC, 4/28/2019, Personal Listening, Date: 1/6/2019.
- Walid Mahmoud Ahmad, The United States' European Security Strategy After the Cold War, Journal of Regional Studies, Issue 39, Volume 13, Center for Regional Studies, University of Mosul, Iraq, 2019.
- Yassin Majeed, "Dimensions of the Damato Amendment," Ash'awon Al-Awsat Magazine, Issue No. 73, Lebanon, 1998.
- Yusef Ibrahim Kamal, "The Impact of International Sanctions on the Iranian Economy," The Scientific Journal of Economy and Trade, Issue 3, Egypt, July 2010.
-Abdel-Hussein Shaaban, "Economic Sanctions and Human Rights," Arab Future Magazine, Issue No. 251, Lebanon, January 2000.
-Abdulaziz Al-Dossary, "The Impact of International Sanctions on the Iranian Oil Sector," Dirasat Magazine, Issue 2, Algeria, 2017.
-Ali Fathallah Nejad, Europe and the future of its policy toward Iran, 1st floor, Brookings Center, Doha, 2018.
-Alia Allani, "The Iranian Nuclear Agreement and Its Implications on the Arab and International levels, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Issue No. 438, Lebanon, August 2015.
-Amer Kamel Ahmed, "The Position of the European Troika on the Iranian Nuclear Program," International Studies, Issue 50, Iraq, 2011.
-Ayman Adeeb Al-Halasa, "Economic Sanctions of the Security Council and the Problems of Their Application," Mu'tah Journal for Research and Studies, Issue 3, Jordan, 2008.
-Fatiha Leitim, "The Iranian Nuclear Agreement: Dimensions and Implications," Ash'awon Al-Awsat Magazine, Issue 152, Lebanon, Winter 2016.
Habib Fayyad, "The Iranian Nuclear Program and International Resolutions," Sho'on Al-Awsat Magazine, Issue 129, Lebanon, Summer 2008.
-Haitham Karim, Possible Economic Implications for the Iranian Nuclear Agreement, Journal of Political Issues, Issue 41, Faculty of Political Science, Nahrain University, Iraq, 2015.
-Hakima Brik, "Duplication in the signing of international sanctions," Dirasat Magazine, Issue No. 56, Algeria, July 2017.
-Jihad Yusef Abd al-Rahman, "Economic Sanctions and Human Rights," Tasamuh Magazine, Issue 1, Amman, January 2000.

-Peter Rudolph, Sanctions in International Politics: A Look at the Results of Studies and Research, 1st Edition, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2007.
- Sanctions imposed on Iran are international, American and European: re-imposing the international community's guarantee of Tehran's commitment to the nuclear agreement" Asharq Al-Awsat Newspaper, January 2016.
-Shaaban Abdo Abu Al-Ezz Al-Mahlawi, "Economic sanctions on Iran and their impact on the Iranian science and technology system," Journal of Legal and Economic Research, Issue 63, Egypt, August 2017.
-Suhaila Abdul-Anis Muhammad, Iranian-European Relations: Dimensions and Controversy Files, 1st Edition, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2007.
-Tabinah Adel, International Economic Sanctions Between Legitimacy and Humanitarian Considerations, Master Thesis (unpublished), Mohamed Khaider University, Biskra, Algeria, 2012.
-The Charter of the United Nations, 1945.
-Zainab Abbas Hassan, History of the Iranian nuclear file and its implications for relations with the United States of America and the security of the Arab region until 2013, Basra Literature Magazine, Issue 74, Basra University, Iraq, 2015.

Second: foreign sources:

- Ahmad Hasan, "Iran rejects US offer to hold talks and says Washington has overturned a previous agreement," Reuters (Sep 2018).
- Ahmad Shams Eldin lila, "The future of Iran's economy after the lifting of international sanctions," international Institute for Iranian Studies, may 2016.
- Central Bank, "Economic growth touched 1.9% below oil," 2018.
- Chairman of the sanctions committee on Iran submits his report to the Security Counci," UN (Aug 2008).
- Daniel Boffey and other's, " EU acts to protect firms from Donald Trump's sanctions against Iran Companies told to ignore White House demands to drop all business with Iran," The Guardian, Age 2018.
- European Commission: We deeply regret" Washington's sanctions against Iran," CNN, USA (Age 2018).
- Ricardo Alcfaro & Erik Jones,European security, Roma:2011.
- The Security Council is imposing further sanctions on Iran over its nuclear activities." UN (Jun 2010).
- The Security Council receives reports from some 90 countries on sanctions against Iran," UN (Dec 2007).
- The World Bank: "Iran Economic Monitor: Sustaining Growth: The challenge of Job Creation," Jan 2018.
-The World Bank: "Islamic Republic of Iran, Apr 2018.
Register of international sanctions against Iran"Reuter, Jan 2012.